

سیاسة الدولة العثمانية تجاه الإمارات الكردية في كردستان (1514-1851م)

فائزة محمد حسن ملوك *

قسم التاريخ- كلية الآداب-جامعة دمنهور/ جمهورية مصر العربية.

تاريخ الاستلام: 2023/05 تاريخ القبول: 2023/08 تاريخ النشر: 2023/12 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.4.1369>

الملخص:

كان دخول كردستان تحت السيطرة العثمانية عام 1514م بعد معركة جالديران بداية للعلاقات السياسية بين الكرد والعثمانيين بتوقيع اتفاق السلطان العثماني سليم الأول (1512-1520م) في تلك السنة مع قادة الإمارات الكردية على الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها على أن تعترف الأخيرة باستقلالية الإمارات الكردية. ومنذ هذه اللحظة أصبح هناك منعطفًا كبيرًا في تاريخ العلاقات العثمانية – الكردية إذ أصبحت معظم المناطق الكردية تابعة للدولة العثمانية، ونتيجة لمشاركة الكرد العثمانيين في حروبهم ضد جيرانهم الصفويين لا سيما بعد المعركة السابقة فقد أقر السلاطين العثمانيون بشرعية وسلطة الأمراء الكرد في إماراتهم الوراثية وسمحت الدولة العثمانية بتشكيل عديد من الإمارات الكردية، وصل عددها إلى ثلاثين إمارة رئيسية مثل إمارات بهدينان، وسوران، وبوتان، وبابان بعد توقيع الدولة العثمانية مع تلك الإمارات اتفاقية صداقة وتحالف عام 1515م. لكن لم تلتزم الدولة العثمانية بالاتفاقيتين السابقتين لتحقيق عدة منافع لها على حساب إضعاف الكيانات السياسية في كردستان بإشغال النزاعات والمشكلات بين الإمارات والزعامات الكردية ما عرف باسم سياسة فرق تسد والتدخل العثماني في شؤونهم، وتحقيق مكاسب مالية من قبيل الأمراء الكرد الطامعين في الحصول على منصب الإمارة فضلاً عن المغالاة في فرض الضرائب وانتشار عمليات السلب والنهب بالإمارات الكردية مما أدى إلى ظهور عدة انتفاضات كردية احتجاجًا على تلك السياسة والدفاع عن حقوقهم، ومع حلول القرن التاسع عشر استهدفت السياسة العثمانية إعادة السيطرة المركزية على كردستان لتحقيق هدفها الأكبر وهو سقوط الإمارات الكردية القائمة منذ عدة قرون. وما تبع ذلك من قيام عدة انتفاضات كردية وقد تم ذلك على فترات متقاربة خلال القرن التاسع عشر حتى سقوط آخر إمارة بها عام 1851م. ولم تكف بذلك بل عمدت إلى إبعاد الأمراء الكرد وعائلاتهم إلى مناطق بعيدة عن كردستان لمنعهم من القيام بأية ثورات في المستقبل.

من هنا جاء مشكلة البحث مركزة على النقاط التالية:

- 1) كيف تمكنت الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على كردستان؟
 - 2) كيف تمت عثمنة كردستان سياسيًا وإداريًا؟
 - 3) ما هي طبيعة السياسة العثمانية تجاه الأمراء الكرد؟
 - 4) ما هي الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية إلى نقض اتفاقية الصداقة والتحالف مع الإمارات الكردية؟
 - 5) إلى أي مدى وصلت السياسة التعسفية تجاه الإمارات الكردية؟
 - 6) ما هو ردود فعل الأمراء الكرد تجاه السياسة العثمانية التعسفية؟
 - 7) كيف واجهت السلطات العثمانية الانتفاضات الكردية؟
 - 8) إلى أي مدى نجحت الدولة العثمانية في فرض السلطة المركزية على كردستان؟ وما أثره على حكم الإمارات؟
 - 9) لماذا لجأت الدولة العثمانية إلى سقوط الإمارات الكردية؟
 - 10) كيف تصدتت الدولة العثمانية إلى الانتفاضات الكردية جراء محاولة سقوط الإمارات الكردية؟
 - 11) إلى أي مدى وصلت الأوضاع السياسية والإدارية لكردستان عقب سقوط إماراتها؟
- كلمات مفتاحية:** الإمارات الكردية – الحكم المركزي العثماني – الانتفاضات الكردية – القومية الكردية.

مقدمة

الشمالية المتصلة بدجلة والمارة بمحاذاته وإلى شمال جبال حمدین وعلى امتدادها إلى مندلي (ادموندز، 1971، 75). بينما يحددها آخر بالمنطقة الممتدة بين جبال ارارات شمالاً وولاية بغداد وما جاورها جنوبًا وفارس (إيران)، أما الحد الغربي لكردستان العثمانية فيمتد، كخط من قارص مارًا بـ

تعددت الآراء حول تحديد حدود كردستان العثمانية فهناك رأي يذكر بأنها تمتد من أريفان – أرضروم – أرزبجان بتركيما، فالقوس الممتد من (ماراش) نحو حلب وغربًا من سفوح الجبال

* الباحث المسؤل.

ساعد بعض الأمراء الكرد السلطان سليم على اتخاذ ذلك القرار وتبنى تلك السياسة حيث أن بعض الأمراء الذين استولى الصفويون على ممتلكاتهم راسلوا السلطان وأعلنوا ولاءهم له، كما شجعوه على ضرورة التصدي للصفويين مما يعني الالتفات نحو كردستان والتفكير فيها، وقد لعب البديليسي دور الوسيط بين أولئك الأمراء وبين السلطان (البديليسي، 1953، 431)، ويرجح أن تكون تلك الخطوة التي اتخذها الأفراد المذكورون بتأثير البديليسي وتشجيعه لهم أيضاً وخاصة وأنه كان مكلفاً من قِبَل السلطان للقيام بذلك الدور كما يذكر ذلك بنفسه (زكي، 1939، 7). وقد أفاد السلطان من البديليسي في هذا المجال فائدة كبرى واستفاد البديليسي بدوره من مكانته الدينية والطرق الدبلوماسية التي اتبعها (الجميل، 1980، 193)، وذلك إضافة إلى استياء الأمراء الكرد من سياسة الشاه إسماعيل الصفوي وتعامله معهم (علي، 1992، 94)، إضافة إلى أن تلك الطريقة كانت أقل كلفة نتيجة لتلك الجهود شارك الأمراء الكرد بأنفسهم إلى جانب القوات العثمانية لإدخال كردستان في المجال العثماني وتضاءلت بذلك الحاجة إلى قوات عثمانية كثيرة كما أنها كانت أضمن طريقة للدولة العثمانية في تمكنها من دخول كردستان بموافقة أمراءها.

ومن ناحية أخرى استخدم السلطان سليم الأول، إدريس البديليسي في توسطه لعقد اتفاق بين الدولة العثمانية والأمراء الكرد فنجح في مهماته في عام 1514م أي عقب معركة جالديران جاء مضمون هذا الاتفاق التعهد بالحفاظ على حرية واستقلال الإمارات الكردية، والاعتراف العثماني بالحقوق الوراثية للأمراء الكرد في حكم إماراتهم ولكن كلما نصب أمير جديد على الإمارة صدر فرمان سلطاني يعترف بحكم ذلك الأمر (جلبي، ج4، 1314 هـ، 25-35؛ البديليسي، 1953، 144-145)، يضاف إلى ذلك التزام الأمراء الكرد بمساعدة الدولة العثمانية في حروبها (جلبي، ج4، 1314 هـ، 36)، مقابل دفاع الدولة العثمانية عن الإمارات الكردية في حالة تعرضها للخطر (خصباك، 1959، 23)، كذلك حق السلطات العثمانية في عزل الأمير الكردي الذي يتخلف عن أداء ذلك الواجب (جب و بوون، 1997، 203)، لكن في ظل ذلك فرضت الدولة العثمانية على الإمارات الكردية رسوم وضرائب نظير التبعية لها (مصطفي، 1982، 81؛ خصباك، 1959، 23)، مع العلم أن الدولة العثمانية كانت تتغاضى عن مطالبة تلك الإمارات بذلك في بداية سيطرتها عليها ربما العثمانيين فضلوا الولاء السياسي والعسكري على أخذ الضرائب من الكرد في تلك الفترة المبكرة (علي، 1984، 96).

يمكن القول أن ما تتضمنه هذا الاتفاق قد تبين منه عدم التكافؤ لصالح العثمانيين إذ كان الأخير على كردستان واضحاً ذلك في تدخل الدولة العثمانية في تعيين الأمراء الكرد بصدور فرمان سلطاني وهو ما استغله من جهة أخرى، في الوقت نفسه يمكن القول أن هذه الاتفاقية تعد كخطوة إيجابية واعتراف رسمي من الدولة العثمانية بمشروعية الإمارات الكردية، بينما كان هناك اتهام من البعض لإدريس البديليسي بالعمالة والخيانة (حسين، 1995، 50 وما بعدها)، لكن مهما قيل عنه فإنه كان يتميز بمكانة خاصة عند السلطان العثماني والكرد أيضاً، ويمتلك شخصية قوية مكنته من القيام بدوره بغض النظر ما احتوته تلك الاتفاقية من جوانب إيجابية أم سلبية.

(أرضروم) و(أرزبجان) و(خربوط) إلى آمد (دياربكر) ومنها على طول نهر دجلة إلى جبال حمدين (زكي، 1939، 11-12).

بينما يذكر الرحالة العثماني (أولياجلبي) بأنها تمتد من (أرضروم) شمالاً وحتى (البصرة) ماراً بمدن وان، هكاري، الجزيرة، أميدى (العمادية بدهوك) - درتنك إحدى مدن الخط الممتد من حلبجة، نبط شاه، دهلران، (زكي، 1939، 14) في حين رأى ثالث يقول بأن كردستان تشمل البلاد الممتدة من البحر الأسود إلى بلاد ما بين النهرين (كلو، 1991، 283؛ رامبو، 1998، 25).

ومع ذلك يعد رسم خارطة سياسية دقيقة لكردستان في بداية القرن السادس عشر من الأمور الصعبة نظراً لعدم استقرار الوضع السياسي فيها وذلك لكثرة النزاعات بين الإمارات الكردية نفسها من جهة وبين تلك الإمارات والدول المسيطرة على كردستان - الأمد قونيلو من جهة أخرى (زكي، 1939، 162). لكن بالرجوع إلى أحد المصادر تبين أن التقسيم الجغرافي للإمارات الكردية كان ممثلاً في الإمارات الشمالية والتي شملت إمارة بالو الواقعة في شمال إمارة أكيل، وإمارة جرموك الواقعة بين ديار بكر وملاطية (البديليسي، 1953، 184)، وإمارة بدليس والتي تقع في جنوب غربي بحيرة وان وتضم في حكمها مدينة بدليس وتوابعها الصغيرة (البديليسي، 1953، 314-315)، وإمارة ساسون الواقعة في غربي بدليس وتضم مدينة ساسون (المركز) إضافة إلى ناحية هرزن أو كارزن، وإمارة خيزان الواقعة في جنوب غرب بحيرة وان وإمارة موكس الواقعة جنوب بحيرة وان وإمارة سباروت الواقعة جنوب مدينة بدليس (هروتي، 2008، 23 و 24).

أما إمارات شرقي كردستان فقد شملت إمارة دنبلي الواقعة في شمال غربي بحيرة اورمية وإمارة برادوست الواقعة غرب بحيرة اورمية، وإمارة موكرين الواقعة في جنوب بحيرة اورمية، وإمارة بانه الواقعة جنوب إمارة موكرين وإمارة كلهور الواقعة في شمال لورستان وإمارة لورستان الصغرى الواقعة شمال لورستان الكبرى جنوب غرب إيران (هروتي، 2008، 27-28).

أما إمارات جنوبي كردستان فقد شملت (إمارة بادينان الواقعة جنوب إمارة هكاري، وإمارة سوران جنوب إمارة بادينان، وإمارة بابان شرق إمارة سوران، وإمارة أردلان الواقعة في شرق كردستان وإمارة داسني شمال الموصل) (بابان، 1986، 104؛ البديليسي، 1953، 15).

كانت معركة جالديران عام 1514م والانتصار العثماني فيها على الصفويين نقطة تحول مهمة للشرق الأوسط عامة ولكردستان خاصة فقد أدت إلى تقسيم كردستان عملياً بين الدولتين العثمانية والصفوية؛ ما يهمننا كردستان العثمانية فعقب السيطرة العثمانية عليها استعان السلطان سليم الأول بإدريس البديليسي. الذي كان مستشاراً له بوضع خطة تمكنه من كسب تأييد الزعماء الكرد للدولة العثمانية (خصباك، 1959، 23 و 273-274؛ يحيى، 1987، 135)، واستفاد السلطان سليم من ذلك التأييد مرتين؛ الأولى عندما عاضده الأمراء الكرد في حربه مع الدولة الصفوية خلال معركة جالديران، والثانية عندما عاضدوه لطرد القوات الصفوية الباقية في كردستان لتؤول الأخيرة للدولة العثمانية (زكي، 1939، 105).

والجدير بالذكر أن البديليسي كان معنياً بتحديد علاقة الكيانات الكردية بالسلطات العثمانية فحسب، أما الإطار الشامل للتنظيمات الإدارية في المنطقة فكان يحدده المسؤولون العثمانيون وذلك بالاستناد إلى التنظيمات الإدارية العثمانية المتبعة في تلك الفترة (حسين، 2006، 78-85).

حاولت الدولة العثمانية إيجاد نظام حكومات الذي كان أشبه بالنظام الفدرالي - على حد التعبير - يهدف إلى تسهيل الأمور الإدارية حيث أن أحوال البلاد الخاصة ونزوع رؤساء العشائر فيها إلى السلطة وميل السكان الدائم إلى الحرية كانت تقتضى من العثمانيين إنشاء إدارة مستقلة عن الإدارة العثمانية المباشرة (زكي، 1939، 171-172).

إضافة إلى أن الدولة العثمانية لم تكن تريد خلق كيان كبير له إدارته المركزية في بلاد ذات طبيعة مستعصية، كما أن الأمراء وزعماء العشائر الكرد كانوا قد اشتروا على البديليسي استمرارهم في حكم إماراتهم وعشائرهم عندما أعلنوا ولائهم للدولة العثمانية وبتلك السياسة ذات النظرة البعيدة ثم ضمان ولاء الكرد للدولة العثمانية (هروتي، 2008، 75).

وفي أحيان أخرى كانت الدولة العثمانية تستخدم بعض الإمارات الكردية لإخضاع الإمارات الأخرى التي لم تدخل ضمن السيادة العثمانية، فقد أصدرت السلطات العثمانية أوامرها للأمير بادينان سلطان حسين بك المذكور وزينل بك (أمير هكاري) مع زعماء إمارة برادوست بأمر من السلطان سليمان القانوني إمارة موكرياني التي رفضت الخضوع للسيادة العثمانية في عام 1543م وكانت النتيجة مقتل الأبناء الثلاثة للأمير رستم بن بابا عمرو الموكرياني (هروتي، 2008، 96).

ومن السبل الأخرى التي انتهجوا فيها سياسة (فرق تسد) محاولة هدم البنية السياسية للإمارات الكردية بخلق أسباب الشقاق داخل الإمارة الكردية الواحدة خاصة في مسألة تولية منصب الإمارة وذلك عندما كانوا يعمدون إلى تنصيب أميرين على إمارة واحدة في وقت واحد مثلما حدث في إمارة بابان للحد من أمراءها وحركاتهم المضادة للسلطات العثمانية (البديليسي، 1953، 292).

لعل كان هدف العثمانيين من تلك السياسة تحقيق منافع عدة منها إضعاف الكيانات السياسية في كردستان جراء استمرار النزاعات بينها وإشغال الإمارات والزعامات الكردية بالمشكلات الداخلية والحيلولة دون توسيع نفوذها وتوحيد كلمتها، إلى جانب تحقيق مكاسب مالية فكرياً ما كانوا يتقاضون مبالغ كبيرة من المال من الأمراء الكرد الطامعين في الحصول على منصب الإمارة لقاء تفويضهم رسمياً بالمنصب المنشود أو لقاء التوسط لهم لدى إستانبول.

في الوقت نفسه تضافرت عدة عوامل استفاد منها العثمانيين في تسهيل تنفيذ سياستهم المذكورة منها حالة كردستان السياسية المتمثلة في انقسامها إلى مجموعة إمارات إقطاعية وزعامات عشائرية متنافرة ومتناحرة حيث كانت النزاعات القائمة بسبب محاولة الحصول على مزيد من الامتيازات الإقطاعية أو الحفاظ على مناصبهم إزاء الخصم في بعض الأحوال يصبح دافعاً قوياً يدفعهم إلى الاستعانة بالدول المجاورة (مالك، ج2، 1323هـ، 110) لا شك أن تلك الدول كانت تنتظر تلك الفرصة، وساعد على ذلك عدم نضوج الشعور القومي في

كما كانت تلك التغييرات - أحياناً - تعود إلى العامل الذاتي حيث أن بعض الأمراء الكرد كانوا يبادرون إلى توسيع حدود إماراتهم على حساب الإمارات الأخرى حينما يروا في أنفسهم، وفي إماراتهم القدرة الكافية لتحقيق ذلك الهدف وكانت تلك الظاهرة سمة من سمات النظام الإقطاعي السائد آنذاك في كردستان (بي ره ش، 1980، 16).

وتولت بعد ذلك الإجراءات العثمانية التي كانت تخل بالاتفاق المذكور وتحجم الاستقلال الداخلي للإمارات الكردية بإخلالها بسلطاتها إذ قامت الدولة العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر باتخاذ إجراء سياسي - إداري أثرت في الإمارات الكردية في جنوبي كردستان وذلك عندما دفعت حاجتها إلى وجود قوة واحدة في العراق لتستطيع مواجهة الخطر الفارسي إلى الاعتراف بسلطة والي بغداد (حسن باشا) غير الاعتيادية فامتد نفوذ إيالة بغداد منذ ذلك الحين إلى ما وراء إيالة الموصل وضمت إليها مدينتي ماردين ونصيبين (رؤوف، 1975، 124).

وبموجب هذا الإجراء أصبحت الإمارات الكردية في جنوبي كردستان ومنطقة ماردين تتبع إيالة بغداد إدارياً (لونكريك، 1985، 158 و 213)، وتعين على أمرائها أن يؤدوا الضريبة إلى ولاة بغداد لقاء إقرار الأخيرين لحكمهم ومنحهم الخلعة الرسمية سنوياً (نيبور، 1965، 75)، وآل الأمر في النهاية إلى احتفاظ والي بغداد بسلطة الإشراف على معظم الإمارات الكردية في كردستان الجنوبية (جودت، 1301هـ، 270)، وبالأخص إمارتي بادينان، وبابان إذ بقيت الأولى تابعة إيالة بغداد ولذلك نجد أن أمراء بادينان كانوا يتولون الإمارة بتفويض من والي بغداد خلال تلك الفترة (العزاوي، مج 4-7، 1955، 52-53)، ولكن والي على باشا أقدم على وضع أمراء بادينان تحت إشراف والي الموصل عام 1806م (العمرى، 1940، 15)، أما الثانية وهي إمارة بابان فإنها رغم تبعيتها لإيالة بغداد إلا أن درجة تلك التبعية كانت تتوقف قبل كل شيء على قوة شخصية الأمير الباباني ثم على قوة وسلطة والي بغداد بعد ذلك (هروتي، 2008، 114)، حيث أن قوة أمير بابان ونفوذه كانا من الأمور التي تساعده على الاستقلال بشؤون إمارته عن والي بغداد كما أن قوة شخصية والي (والي بغداد) وسعة نفوذه كانت مانعة لهذا الاستقلال فيؤدي ذلك إلى فرض سطوة بغداد على الإمارة حتى تكون أشبه بأحد سناجقها.

كذلك تدخل العثمانيون في صلاحية الإمارات الكردية في فرض الضرائب والمكوس الجمركية تلك الصلاحية التي اعترف بها كل من السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني (1520-1566م)، ولكن العثمانيين كانوا ينظرون إليها أحياناً كأنها أعمال سلب ونهب وقطع طرق العثمانيون فيما بعد لتحقيق مآربهم في ضرب هؤلاء الأمراء الذين يناوونهم تنصيب الذين يسايرون السياسة العثمانية في محلهم لكن لا يمنع ذلك أن هذا الاتفاق أبرم بين قوتين غير متكافئتين من جميع النواحي خاصة وأنه مازال مهددين بعدو مشترك هو الصفويين.

عهد السلطان سليم مهمة تحديد الوضع السياسي والإداري للإمارات الكردية إلى إدريس البديليسي حيث حاول الأخير بحكمته أن يجنبها السيطرة العثمانية بقدر المستطاع، كما أطلق اسم الحكومات الكردية على بعض الإمارات الكردية رسمياً (هروتي، 2008، 70).

العثمانية على إمارة بابان وقطع علاقاته بالدولة العثمانية (هروتى، 2008، 105).

كذلك ضرب الأمراء الذين لهم طموحات سياسية لا تتناسب مع المصالح العثمانية ونقص ذلك مبادرتهم إلى توسيع نفوذ إماراتهم أو محاولة بناء قوة إقليمية قد تهدد السيادة العثمانية في المنطقة، وخير مثال على ذلك هو «الأمير بدرخان باشا البوتاني» الذي وسع نفوذه حتى امتد إلى مناطق دان، ومهاباد، ورواندوز، والموصل، وسعى إلى الاستقلال فأدرت السلطات العثمانية خطورة تلك التطورات عليها وعملت على القضاء عليه (هروتى، 2008، 106).

اهتمت الدولة العثمانية بتتصيب الأمراء المواليين لها فعندما رفض الأمير الباباني إبراهيم باشا أن يشترك مع والى بغداد في قمع حركة عشائر المنتفك في جنوب العراق عام 1786م أمر الوالى بعزله وعين مكانه الأمير عثمان باشا الذى راح يسعى إلى تلبية الطلب فشارك بالقوات البابانية في الحملة المذكورة (البصري، 1991، 183).

وبالإضافة إلى دافع تقوية السلطات العثمانية السياسية في كردستان كانت هناك دوافع أخرى وراء عملية عزل وتعيين الأمراء الكرد من قبيل المسؤولين العثمانيين وخاصة مسألة المنافع المادية حيث كانت الرشاوى ودفع الأموال والهدايا التي كانت ترسل إلى المسؤولين العثمانيين تسبب في عزل الأمير الكردي عن إمارته وتولية من دفع تلك الإتاوات، فعلى سبيل المثال في إمارة هكاري لم يتمكن زكريا بك الذى كان وارثاً شرعياً للإدارة من استرجاع منصبه إلا بعد أن دفع مبلغ مائة ألف فلورى (عملة إيطالية تساوى الواحدة منها نحو 200 دولار أمريكي) للمسؤولين العثمانيين (البديسي، 1953، 135). كما أن الأمير عزيز بن كاك محمد قد حصل على دعم القائد العثماني فرهاد باشا -الذي كان قائداً للقوات العثمانية في الشرق في الرابع الأخير من القرن السادس عشر- (لونكريك، 1985، 2) ليحصل على إمارة بوتان عندما وعده بمبلغ 112 ألف فلورى وقد تم له ما أرادته فعلاً حتى أن فرهاد باشا قام بقتل منافسه الأمير ناصر بن خان إبدال ليزيل العقبات أمام بلوغه المنصب المنشود (البديسي، 1953، 161-162).

أما الدافع الآخر فكان مسألة الوساطة الشخصية والصدقة والتقرب من المسؤولين حيث كانت هناك حالات عزل وتعيين ساهمت الصداقة الشخصية بدورًا بارزًا فيها فقد عين عمر باشا والى بغداد (1764-1775م) الأمير سليمان باشا على إمارة بابان لما بينهما من صداقة سابقة وذلك بعد أن عزل أحمد باشا بابان في عام 1763م كما عزل المسؤولين العثمانيين الأمير مصطفى بك عن إمارة بالو في عام 1784م رغم خدماته الجليلة أثناء الحرب العثمانية الروسية (1768-1774م) وذلك لترضية طموحات ابن أخيه قاسم بك الذى تقرب من أولئك المسؤولين (ناظم بيك، 2001، 116-117).

أما التهمة الأكثر شيوعاً فهي تهمة التمرد والعصيان أو محاولة الانفصال والاستقلال التي وجهت إلى الأمراء الكرد في كثير من الأحيان وخاصة إلى أمراء بابان حيث كان العثمانيون يوجهون تهمة التمرد والعصيان إلى الأمير الذى كان يطمح إلى شيء من الاستقلال ويعمل على خدمة إمارته بتفان وإخلاص فقد عدّ والى بغداد حسن باشا الأمير الباباني بكر بك متمرد أو شقيفاً لمجرد أنه حاول تقوية نفوذه وتوسيع سلطاته فجهز حملة

المنطقة بشكل عام وفي كردستان بشكل خاص مما أدى إلى عدم وجود قوة محلية رشيدة تفهم المصلحة القومية وتحاول الحفاظ عليها.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه تمتعت الإمارات الكردية طبقاً للاتفاق العثماني - الكردي السابق - بحالة شبه استقلال عن الدولة العثمانية وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية حيث احتفظت بإدارتها المحلية السابقة، واستمرت في حكم مناطقها ولم ترتبط بالحكومة المركزية إلا برابطة الولاء الأسمى وتقديم الالتزامات المالية والعسكرية لها وظل ذلك الاستقلال الداخلي معتزلاً به رسمياً من قبيل الدولة العثمانية في الفترات اللاحقة أيضاً. وقد أوضح ذلك الرحالة أوليا جلى عند زيارته لكردستان في الربع الثالث من القرن السابع عشر الميلادي حيث ذكر عند وصفه لقلعة أكيل يقول «إلا أن أميرها ليس أميراً عثمانياً ولا يمكن عزله وإذا مات الأمير يرثه ابنه في منصبه لأنها حكومة مستقلة»، كذلك في وصف مدينة بدليس يذكر «عندما أطاع أمير بدليس السلطان سليمان أصبحت بدليس حكومة مستقلة» (جلى، 4، 1314هـ، 28، 105). أما الرحالة نيبور الذي جاء إلى كردستان في عام 1766م فصرح بأن «الكرد لا يرضون أن يعين عليهم الباشا» والى بغداد «حاكماً تركياً فهم يصرون على أن يترأسهم أحد رؤسائهم» (نيبور، 1965، 73).

يمكن القول أن العثمانيين كانوا يتدخلوا في الشؤون الداخلية للإمارات والزعامات الكردية كلما سنحت لهم الفرصة أو اقتضت مصالحهم ذلك إذ كانوا يخلقون المعاذير المختلفة ليتسنى لهم تنفيذ مآربهم في كردستان دون أن يمنعم الاعتراف العثماني السابق بالاستقلال الداخلي لتلك الإمارات ظهر ذلك واضحا عندما كانوا يحاولون عزل من يرغبوا من الأمراء وتتصيب المواليين لهم مستقلين في ذلك ضرورة الاعتراف العثماني بالأمير الجديد ليأخذ حكمه طابعاً رسمياً حسيما جاء في الاتفاق الكردي العثماني، ولكن المسؤولين العثمانيين استغلوا ذلك إلى حد بعيد حيث كانت تصدر فرمانات عزل ونصب حكام الإمارات الكردية من قبيل الصدر الأعظم أو السلطان العثماني نفسه خلال الحقب الأولى من الحكم العثماني، ولكن تلك السلطة قد أعطيت فيما بعد إلى ولاة الولايات العثمانية الكبرى مثل بغداد وديار بكر إذ تم تخويل حكام تلك الولايات صلاحية عزل ونصب أمراء الإمارات الكردية التابعة إدارياً لولاءتهم (البديسي، 1953، ص 225).

وإن كانت السلطات العثمانية لم تمتلك في الواقع حق عزل الأمراء الكرد حقاً مطلقاً فيذكر أوليا جلى «لا يمكن تعيين وعزل هؤلاء الأمراء - أى أمراء الحكومات الكردية ضمن إيالة ديار بكر - إلا في حالة واحدة وهي عدم اشتراكهم في الحروب التي يدعون إلى الاشتراك فيها» (جلى، 4، 1314هـ، 35)، ولكن المسؤولين العثمانيين استغلوا ذلك الامتياز الذى اعترف الأمراء الكردية لهم كما ذكرنا بل تطور بهم الأمر حتى أصبحت السلطات العثمانية صاحبة السلطة المطلقة في تعيين وعزل الأمراء الكرد وكانوا يرمون من وراء ذلك إلى إحكام قبضتهم السياسية على كردستان شيئاً فشيئاً وذلك إما عن طريق إبعاد الأمراء الكرد الذين يناوئون السيادة العثمانية على إماراتهم سواء عن طريق الحركات العسكرية أو التمرد والعصيان كما كانت تسميها الدولة العثمانية مثلما حدث في عام 1747م ضد سليم باشا بابان الذى كان قد رفض السيادة

وبهذا الشكل تناسى العثمانيون أن بنود الاتفاق الكردي العثماني قد حفظت للإمارات والزعامات الكردية استقلالاً داخلياً وكانوا يقومون في كثير من الأحيان بما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للإمارات الكردية.

أولاً-موقف الإمارات الكردية من السياسة العثمانية

اندلعت الثورات والانتفاضات في كردستان خلال العهد العثماني ردًا على سياسة الدولة العثمانية للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المشروعة، وتحسين أحوالهم المعيشية التي ساءت جراء انتزاع ممتلكاتهم أو مناصبهم من قِبَل السلطات العثمانية.

كان من أشهر هذه الانتفاضات؛ انتفاضة ابن جان بولاد والتي جاءت أحداثها في قيام القائد العسكري العثماني جغالة زادة سنان باشا في عام 1605م بقتل الأمير (حسين بك بن جان بولاد بك) أمير كلس (بولاية حلب) الذي كان قد أصبح والياً على إيالة حلب في السنة نفسها وذلك بدعوى تخلفه عن المشاركة في حرب الدولة الصفوية إلى جانبه حينما دعاه إلى ذلك (زكي، 1939، 186).

فقد عدَّ القائد العثماني المذكور عدم مشاركة الأمير حسين باشا سبباً للهزيمة التي منى بها أمام الصفويين في أطراف (سلماس) الواقعة بأذربيجان الغربية في عام 1605م وقد أدت تلك الحادثة إلى غضب الأمير على بن جان بولاد بك أخو الأمير حسين باشا فتوجه إلى حلب ليعلن عن انتفاضة مسلحة ضد الدولة العثمانية توسع نطاقها لتشمل الانتفاضة أطراف الشام وقرأها حيث مد الأمير نفوذه إلى مدينة طرابلس الشام (هروتي، 2008، 145). إضافة إلى حمص وبعض النواحي الأخرى في الشام فلما ترسخ نفوذه أعلن استقلاله إذ تم له تأليف جيش كبير وسك باسمه النقود كما ذكر اسمه في الخطب (زكي، 1939، 186).

استغل المنتفضون فرصة انشغال الدولة العثمانية بمحاربة النمسا في إشعال نار الانتفاضة للمطالبة بحقوقهم المشروعة فتحررت الدولة العثمانية بإرسال حملة بقيادة الصدر الأعظم مراد باشا الملقب بـ (قويو جي) في عام 1607م والتقى بزعيم الانتفاضة ابن جان بولاد في سهل أوج أسفرت عن هزيمة الجيش الكردي منكبداً خسائر جسيمة في الأرواح. واضطر ابن جان بولاد إلى الانسحاب إلى مدينة حلب التي لم يستطع الصمود فيها فطالب العفو من السلطات فوافق وعُين والياً لتيمشوارا (إحدى مقاطعات بلاد النمسا الخاضعة آنذاك للعثمانيين وتقع حالياً في رومانيا) التي لم يبلغها قط حيث لم يرق هذا العفو للصدر الأعظم فأرسل من يقتله في بلغراد وهو ذاهب إلى مقر عمله الجديد (زكي، 1939، 187؛ المحامي، 1977، 120).

ظهرت انتفاضة أخرى عرفت باسم «أكراد المللي» بقيادة تيمور باشا رغم أنه لم يكن أميراً على إمارة كردية ذات سلطة سياسية بل برز بشكل زعيم قبلي اضطلع بمهام القيادة في عشائر المللي وانتفاضها ضد السلطات العثمانية، كانت عشائر المللي القاطنة في نواحي طور عابدين وقره جه داغ من منطقة ماردين معروفة بقوة شكيمتها وتمردها، وعدم خضوعها للسلطات العثمانية، ولذلك كانت مناطقها في اضطراب دائم ومشحونة بالمشكلات والأخطار بالنسبة للعثمانيين، واكتسبت هذه العشائر قوة إضافية عندما تسلم تيمور باشا مقاليد أمورها

عسكرية بقيادته أدت إلى اندحار بكر بك ثم قتله فيما بعد (هروتي، 2008، 109-117).

يضاف إلى ذلك سبباً آخر وراء عزل بعض الأمراء الكرد وهو عدم المساهمة في المجهود الحربي العثماني فقد أقدم والي بغداد على باشا (1802-1806م) على عزل الأمير الباديني مراد خان باشا في عام 1803م لأنه لم يساهم على رأس قواته في حملة والي علي سنجار بل اكتفى بإرسال مائة مقاتل فقط (العزاوي، 1998، 51).

كذلك استفاد العثمانيون من النزاعات القائمة بين الأمراء الكرد حول منصب الإمارة حيث سعى الأمراء المتنافسين للحصول على البراءات السلطانية للإمارة لما هذه البراءات من قيمة معنوية يرجح كفتهم جعل العثمانيين يستغلون ذلك لترميز مطالبهم وتحقيق نواياهم على حساب الإمارات الكردية. وكانت تلك الظاهرة أكثر وضوحاً في إمارة بابان من غيرها لأن التناحر الأسرى فيها كانت على أشدها كما أن العثمانيين استغلوا مكانة السلطان وأهمية فرماناته بنظر عامة الناس (البديسي، 1953، 161-165).

ولم يكتف العثمانيون بذلك بل كانوا في بعض الأحيان يتجاوزون حدود عزل الأمراء الكرد ويعمدون إلى قتل بعض الأمراء غدراً كما فعل الصدر الأعظم فرهاد باشا الذي قتل الأمير ناصر البوتاني في عام 1583م وأسند إمارة بوتان إلى منافسه الأمير عزيز بن كاك محمد (البديسي، 1953، 164).

على أية حال لقد أدت تلك السياسة العثمانية إلى حالة من عدم الاستقرار في أوضاع الإمارات والزعامات الكردية، وانعدام الطمأنينة والسلام في ربوعها مما أسفر عن تأخر تطور كردستان من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كما فقدت الإمارات الكردية استقلالها الداخلي شيئاً فشيئاً جراء تدخل السلطات العثمانية في مسألة منصب الإمارة، كما أن خوف الأمراء الكرد الدائم من العزل والتنحية من قِبَل السلطات العثمانية قد أدى بهم إلى انتهاج سياسات مولية لها وعدم الإتيان بما تعارضها الدولة العثمانية وبذلك أصبح الأمير الكردي الراعي لمصلحة إمارته شخصية نادرة بين الأمراء الكرد.

ومن ناحية أخرى لجأت السلطات العثمانية إلى سياسة جديدة تجاه الإمارات الكردية وهو التدخل في شؤونها بما يخل بالاتفاق الكردي العثماني السابق من ذلك في عهد السلطان سليمان القانوني. ظهرت محاولات بتر منطقة معينة من إمارة كردية معينة تحت تأثير ظروف خاصة على سبيل المثال استقطع بعض المناطق (الدائرة للخيرات) من إمارة جمشكرك الكردية وضمها «إلى الخواص الهمايونية» مستغلاً المنازعات التي نشبت بين أبناء الأمير بير حسين بك حول الإمارة إثر موت والدهم والتجأهم إلى السلطان ليحكم بينهم (البديسي، 1953، 189).

وفيما يتعلق بتعديلات الحدود وتغيير مناطق النفوذ يمكن عدَّ إمارة بابان خير مثال على ذلك، إذ أن كثرة تلك التغييرات وسرعته جعلت رسم خارطة سياسية لتلك الإمارة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً ويعود ذلك إلى عدم استقرار أوضاعها السياسية نتيجة النزاع المستمر بين أمراء بابان أنفسهم من جهة وبينهم وبين ولاة بغداد.

لأمير بابان نفوذ على إيالة بغداد نفسها فكان تعيين عبد الله باشا الخزنة دارك (1810-1812م) واليًا على بغداد أثر مقتل سليمان باشا الصغير في عام 1810م بتعصيب من عبد الرحمن باشا وتأثيره (فائق بك، 1962، 40). استغل عبد الرحمن باشا سلطته في تطوير قواته العسكرية تحسبًا للتقلبات اللاحقة فقد نقل كمية من الأسلحة والمعدات العسكرية بينها عدد من المدافع من إيالة بغداد إلى السلطانية خلال تلك الفوضى التي نشبت أثناء حادثة تنصيب عبد الله باشا على بغداد (هروتني، 2008، 49).

ولما نجح عبد الرحمن باشا في النهوض بإمارته حاول إبعاد إمارته عن السيادة العثمانية وتأثيراتها وبالأخص تدخلات إيالة بغداد التي كانت بابان تابعة لها (لونكريك، 1985، 179-180). الأمر الذي عرضه للاصطدام بقوات إيالة بغداد مرارًا فقد اشتبك مرتين مع تلك القوات في مضيق بازيان ولكنه انهزم في كل منهما لخيانة ابن عمه خالد باشا واتساع نطاق إمارته لتضم أطراف أربيل (ناظم بيك، 2001، 274؛ العزاوي، 2000، 1999). الأمر الذي جلب إليه حنق الوالي و غضبه فزحف عليه عبد الله باشا والي بغداد بجيش كبير والتقى في كفري (التابعة لكركوك) في عام 1812م فوقعت بينهما معركة دامية انتصرت فيها قوات بابان في بداية المعركة ولكن صمود قوات بغداد قلب الموقف فانهمز عبد الرحمن باشا مع بعض رجاله إلى إيران تاركًا وراءه قوات بغداد ليشيدوا منارة من رؤوس قتلى الكرد (فائق بك، 1962، 45-46؛ ناظم بيك، 2001، 275).

وبالرغم من عودة عبد الرحمن باشا من إيران بعد هذه الواقعة وتسلمه مهام الأمور في السلطانية، ولكنه توفي بعد ذلك في عام 1813م وبذلك لم تثمر جهوده عن تحقيق أهدافه بالرغم من طموحاته الكثيرة ومقدراته الكبيرة ويرجع ذلك إلى أسباب عدة في مقدمتها النزاعات العائلية التي أدت إلى خيانة أقرباء عبد الرحمن باشا له (زكي، 1939، 228؛ ناظم بيك، 2001، 275).

وذلك بالإضافة إلى قوة ولاة بغداد المعاصرين لعبد الرحمن باشا وحنكتهم السياسية حيث كان لهؤلاء دور مؤثر في إفسال مخططاته، كما أن الظروف السياسية العامة في الدولة العثمانية لم تكن مساعدة للأمير الباباني، فقد عاصر عبد الرحمن باشا فترة كانت الدولة العثمانية تحاول فيها استعادة أنفاسها وتقوية ساعدها ونقصد بذلك عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الذي حاول بإصلاحاته إعادة بناء الدولة على أسس جديدة (هروتني، 2008، 151).

ومع إصلاحات السلطان محمود الثاني فقد أمر بتطبيقها في كردستان بالرغم من تمتع الأخيرة بنوع من الاستقلال الذاتي في ظل كياناتها المحلية بموجب الاتفاق الكردي العثماني السابق، كما أنه لم يأخذ موقع كردستان الحدودي ومجاورتها لإيران وروسيا بنظر الاعتبار رغم أن الضغط عليها كان يشكل فرصة سانحة للدولتين الأخيرتين للتدخل في شؤون الدولة العثمانية (العزاوي، مج 4-7، 1955، 43). وبذلك فقد حاول السلطان إنهاء حكم الإمارات الكردية وتأسيس قواعد الحكم المباشر في كردستان مما كان يعني إلغاء الاتفاق الكردي العثماني نهائيًا وفرض الهيمنة العثمانية المباشرة على كردستان وإنهاء الإمارات الكردية القائمة.

والمذكور ينتمي إلى أسرة كردية عريقة. وقد تولى مناصب مهمة في إستانبول ولكنه كان يبحث عن الفرصة التي يستطيع فيها الخروج من العاصمة فتم له ذلك والتحق بالعشائر المليية في بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر ليتم رئاستها (أبو بكر، 1973، 21).

كان تيمور باشا يدرك أن العثمانيين يمثلون له حجرة عثرة في تحقيق أهدافه، لذلك أخذ منذ تسلمه مهام قيادة المليية يسعى إلى تقوية قواته وتوسيعها وتجهيزها بالأسلحة والمعدات الحربية حتى تألف له جيش قوى يضم محاربين أشداء لاحتمال اصطدامه بالدولة العثمانية يومًا ما؛ لذا اعتمد على ذلك الجيش لتوسيع نطاق نفوذه ليشمل بعض المناطق والعشائر المجاورة الأمر الذي أدى إلى هلع الحكام العثمانيين المجاورين وخاصةً واليا حلب وديار بكر إذ أصبحت تحركات تيمور باشا مصدر خطر على النفوذ العثماني في تلك الأثناء ومما زاد العثمانيين غضبًا عليه هو عدم ثقافته إلى السلطات العثمانية وقيامه بنشاطات معادية لها على جميع الطرق المؤدية إلى ديار بكر، وحلب والموصل، وإزاء ذلك بذل العثمانيون محاولات عدة للقضاء على ذلك الزعيم الكردي ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك (لونكريك، 1985، 253؛ العزاوي، مج 4-7، 1955، 110).

وعندما توسع نفوذ تيمور باشا تحرك العثمانيون وعهدوا إلى والي بغداد سليمان باشا الكبير مهمة التصدي له نظرًا لأن مناطق الانتفاضة (وهي نواحي ماردين) كانت في تلك الفترة تدخل ضمن حدود إيالة بغداد (العمرى، 1940، 23؛ لونكريك، 1985، 252). وبعد أن جهز سليمان باشا حملة واسعة النطاق في عام 1791م توجه نحو الموصل ومنها إلى ماردين ليبلغ تعداد جيشه ثلاثين ألف مقاتل بعد أن التحق به واليا الموصل وأورفه بقواتهما وذلك بالإضافة إلى قوات إمارة بابان والكثير من العشائر العربية التي كانت بمعية الوالي. أما تيمور باشا فكان قد جمع ما يقارب (15) ألف مقاتل تقريباً. لذلك لم يتمكن صد الصمود إذ رأى عدم قدرته على مقاومة الجيش الزاحف فتشنت شمل قواته والتجأ إلى نواحي حلب (زكي، 1939، 220-221).

بالرغم من ذلك فقد مدّت القوات المهاجمة يد البطش إلى مناطق المللين فتعرض سكان تلك المناطق لأنواع الدمار والخراب فأصبحت الممتلكات لقمة سائغة لجنود سليمان باشا الذين عادوا من الحملة بغنائم وافرة. وبعد أن عمد سليمان باشا إلى إعدام بعض زعماء المللي من أقرباء تيمور باشا ومنهم أخوة سعدون بك وابن عمه محمود بك، عين إبراهيم بك أخا تيمور باشا زعيمًا لعشائر الملي (زكي، 1939، 221؛ أبو بكر، 1973، 22).

ومع ذلك لم يتخل المليون عن مواقفهم المعادية للعثمانيين بصورة نهائية، إذ واصلوا تحركاتهم فيما بعد وخاصةً عندما تسلم أيوب بك الزعامة بعد إبراهيم بك فاصطدموا مرات عدة بالقوات العثمانية (هروتني، 2008، 148).

كذلك قامت انتفاضة عبد الرحمن باشا الباباني الذي تولى إمارة بابان عام 1789م وحكمها ما يقارب أربعًا وعشرين سنة في مدد منقطعة (زكي، 1939، 227) بلغت الإمارة في عهده أعلى درجات القوة والعظمة إذ توسعت حدودها كثيرًا حتى ضمت إليها أربيل ونواحيها، كما هددت بالاستيلاء على مدينة كركوك (لونكريك، 1985، 280؛ ناظم بيك، 2001، 274). وصار

السلب والنهب لممتلكات الكرد خاصة وأن غالبية الحكام والموظفين كانوا قد اشتروا مناصبهم بالأموال والرشاوى مما دفعهم إلى السعي جاهدين لتعويض تلك الأموال على حساب الأهالي، ولذلك كانت الرشوة والفساد منتشرة في جميع مؤسسات الدولة (مولتكه، 1988، 77-79).

لذا بدأت عدة حركات وانتفاضات كردية ضد السلطات العثمانية من أهمها انتفاضة الأمير السوراني محمد باشا المشهور بـ(باشاي كه وره) الذي كان يوسع حدود إمارته على حساب الأقاليم المجاورة بهدف بناء كيان سياسي كردي، وقد بذلت إمارة بوتان محاولة مشابهة في عهد أميرها بدرخان بك - باشا فيما بعد - فأصبحت الإمارة أشبه بحكومة مستقلة لا تعد الباب العالي أية أهمية منذ بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، وفي عام 1829م نشبت الانتفاضة في بعض مناطق هكاري وأخذت تتوسع تدريجياً في المناطق المجاورة (هروتي، 2008، 182-183).

كما أصبحت بعض المناطق في الجهات الشمالية من كردستان بمنأى من السيطرة العثمانية خلال تلك الفترة وخاصةً مناطق وان وبابيزيد. أما البقاع الواقعة بين أرضروم وخوى فأصبحت منطقة صعبة الاختراق حتى لساعي البريد العثماني لأن الكرد في هذه المنطقة لم يكونوا يعترفوا بأية سلطة عليهم في تلك الفترة، أما منطقة درسيم الوعة الكائنة في أقصى شمالي غربي كردستان فقد ظلت تناوئ السيادة العثمانية باستمرار إذ كان أبناء تلك المنطقة المعروفون بأكراد الزازا مصرين على إدارة أنفسهم بأنفسهم بعيداً عن السلطات العثمانية وقاوموا في سبيل ذلك حملات عثمانية عديدة حاولت إخضاعهم بالقوة. ويمكن القول أن الاتصالات خلال تلك الفترة كانت شبه معدومة بين بغداد وإستانبول إذ كان شرقي الأناضول عمومًا أشبه ما يكون تحت سيطرة الزعماء الكرد وخارجة عن السلطة العثمانية (هروتي، 2008، 183).

لكن سرعان ما استعادت الدولة العثمانية أنفاسها في كردستان وإخضاعها للحكم المركزي عقب توقيع عقد صلح كوتاهية مع مصر في 8 نيسان 1833 ومعاهدة خونكار أسكله سى مع روسيا عام 1833 (أحمد، 1986، 162-163). مما فرض عليها الدخول في مقاومة شديدة مع الكرد لعدم قبول الأخيرة الخضوع للسلطات العثمانية.

يمكن القول أن الكرد بذلوا جهود في مواجهة السلطات العثمانية؛ ويرجع ذلك إلى عدة دوافع هي رفض الكرد للسلطة العثمانية المباشرة ومحاولة الحفاظ على كياناتهم السياسية واستقلالهم الداخلي التي كانت مهددة من قِبَل العثمانيين، كذلك نفور الكرد من العثمانيين وسيطرتهم الجائرة ورفضهم للإجراءات العثمانية الجديدة وخاصة التجنيد، والضرائب الإضافية التي كانت ضمن أهداف الحملة العثمانية الجديدة على كردستان، كما أن الأمراء والزعماء الكرد الذين كانوا قادرين على حث رعاياهم على الانتفاضة كانوا يحاولون الحفاظ على سلطاتهم السياسية وأخرون منهم على ممتلكاتهم الإقطاعية المهددة من قِبَل العثمانيين في هذه الحملة لذلك بادروا إلى المقاومة واتخاذ موقف الدفاع.

بدأت التحركات العثمانية بتوجيه حملة إلى كردستان بقيادة محمد رشيد باشا والى سيواس فبدأ هجماته على شمال كردستان عام 1834م وقام بنهبها ورغم ذلك لم يستسلم الكرد بل تصدى

لكن كانت هناك عوامل تقف وراء محاولة فرض سياسة المركزية في أنحاء الدولة العثمانية في مقدمتها محاولة إعادة الحياة إلى مؤسسات الدولة وتقوية السلطة المركزية، وحماية الدولة من التحلل والتفكك (رؤوف، 1975، 189).

ولكن بالإضافة إلى تلك العوامل هناك دوافع أخرى أثرت في تنفيذ تلك المهمة في كردستان لعل أبرزها محاولة قطع السبل أمام الدولتين الإيرانية والروسية للتدخل في الشؤون العثمانية الداخلية، فمن المرجح أن المسؤولين العثمانيين قد ضاقوا ذرعاً بتدخلات الدولتين المذكورتين اللتين كانتا تتخذان من الكيانات الكردية وسيلة لتلك التدخلات خاصة وأنها كانت قريبة من حدود الدولتين وتعرف بموافقها المناوئة للسيادة العثمانية عمومًا، ومن جانب آخر كان العثمانيون يرمون من وراء تلك العملية ضرب الحركة القومية الكردية التي كانت في بدايتها آنذاك وذلك بهدم الكيانات السياسية التي كانت تقوم عليها تلك الحركة خلال هذه الفترة حيث أن جميع الحركات والانتفاضات الكردية كانت حتى تلك الفترة توجه من قبل الأمراء الكرد الذين كانوا يحكمون تلك الإمارات، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدافع الاقتصادي المتمثل بزيادة واردات الدولة من كردستان بإحكام السيطرة عليها واستغلالها ماديًا كان يعد دافعًا مهمًا لهذه العملية في كردستان فقد بادرت السلطات العثمانية إلى فرض ضرائب إضافية في المناطق الكردية في أعقاب الحملة العثمانية التي وجهت إليها لغرض الحكم المركزي مباشرة (برانت، 1989، 49). وفي الوقت نفسه لمساهمة في حل الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

إلى جانب تلك الدوافع كان هناك دافع آخر وراء عملية فرض الحكم المركزي على كردستان هو دافع التجنيد حيث كانت الدولة العثمانية تسعى من وراء هذه العملية هو توفير الرجال للجيش النظامي الجديد الذي تأسس حديثًا ویراد تطويره، وبالرغم من كل ذلك لا تخرج عملية القضاء على الإمارات الكردية عن إطار المحاولات العثمانية الهادفة إلى اصلاح دولتهم التي تخلفت عن ركب التطور من وجهة نظر العثمانيين ولكنها كانت خرقًا عثمانيًا كاملاً للاتفاق الكردي العثماني المبرم في عام 1514م وعملية إعادة احتلال شاملة لكردستان وجهة نظر الكرد.

ومهما يكن فإن الاصلاحات العثمانية طبقت في كردستان بوجهها السلبي أما دعوات المساواة وتنظيم النظام الضريبي، وتحديد الخدمة العسكرية وغيرها من القوانين المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن آثارها لم تلحظ في كردستان سوى أن الاصلاحات العسكرية وإعداد الجيش الجديد، وبإشراف الخبراء الأوروبيين ترك آثاره الواضحة على كردستان باسم الاصلاحات من خلال الحملات العسكرية العثمانية في الوقت الذي فشل فيه ذلك الجيش في المحافظة على حدود الدولة العثمانية.

نتيجة لما سبق ظهرت موجات استياء عارمة من قِبَل الكرد تجاه السياسة العثمانية التعسفية ضدهم وقد شجعهم على ذلك الاضطرابات السياسية والعسكرية التي مرت بها الدولة العثمانية في ذلك الوقت خاصة بعد هزيمتها أمام روسيا في حرب عامي 1828-1829م، وانتصار اليونانيين في حرب المورة والحصول على استقلالهم عام 1831م، فضلًا عنما انتاب الإدارة العثمانية من التخلف، والظلم، والقيام بعلميات

ركز الأمير محمد في بدايات العقد الرابع من القرن التاسع عشر جهوده على المناطق الواقعة إلى الشمال والغرب من إمارته وبالتحديد الأقاليم التابعة لإمارة بادينان والمناطق الكردية الإيزيدية في سنجان والشيخان خاصة عندما قام أمير الإيزيديين على بك بقتل زعيم العشائر المزورية (على آغا الباليه ته بي) مما أدى إلى لجوء ابن أخيه (ملا يحيى المزوري) إلى الأمير السوراني طالباً الانتقام له من على بك الإيزيدي، ومن أمير بادينان الذي كان له ضلع في هذه الحادثة حسب اعتقاد الملا يحيى (زكي، 1939، 229؛ الموصلي، 1923، 306-307). وكانت تلك الحادثة بمثابة الحجة التي يتزرع بها الأمير لمهاجمة تلك المناطق التي كان ينوى الاستيلاء عليها دون شك وزاد في تشجيعه على ذلك لجوء موسى بك إليه طالباً معاونته للحصول على منصب إمارة بادينان، وخلص أخيه سعيد باشا الذي كان يحكم الإمارة آنذاك (الغزوي، 2000، 54؛ لوتكريك، 1985، 343).

كما أنه لا يمكننا أن نستبعد العامل الديني في الهجوم السوراني على تلك المناطق، فقد وصف الأمير محمد - من قبل أغلب المؤرخين - بأنه كان متديناً وحاول تطبيق نصوص الشريعة الإسلامية في حكمة (زكي، 1939، 231). وخاصة عندما أفتى له عالمه الديني ملا محمد الخطي. باستباحة دماء الإيزيديين، الأمر الذي حرك الحمية الدينية لديه ولدى قواد وجنوده أيضاً (المائي، 1960، 167).

ومن ثم أعمد الأمير السوراني حملة عسكرية خرج على رأسها في عام 1832م أحدثت من خلالها مجزرة مروعة في الكود الإيزيديين كما أمر بقتل زعيمهم على بك واستولى على مناطقهم في الشيخان وسنجان، واستولى كذلك على عقرة، زاخو، ودهوك، وأميدي وبذلك تمكن من إلحاق إمارة بادينان بأكملها بإمارته (الموصلي، 1923، 307).

وبالرغم من حرص الأمير السوراني إلا أنه اصطدم بالدولة العثمانية عندما كلفت الأخيرة محمد رشيد باشا بالقضاء عليه كما ذكرنا سابقاً ولا شك أن تلك المهمة تُعد من المحاولات العثمانية لتقوية السلطة المركزية وفرض الحكم المباشر على أقاليم الدولة العثمانية في إطار اصلاحات السلطان محمود الثاني، كما ذكرنا سابقاً ولكننا نستطيع الإشارة إلى عوامل أخرى ساهمت في توجيه تلك الحملة أيضاً منها أن الدولة العثمانية أرادت تقوية سيطرتها في كردستان لتأمين ظهر جيشها عندما تبدأ الجولة التالية من المواجهة مع قوات إبراهيم باشا في الشام (إسماعيل، 1971، 327).

ومما يرجح هذا العامل وجود إشارات تفيد بأن اتفاقاً قد تم بين الأمير السوراني وإبراهيم باشا في الشام على تقديم المساعدة لبعضهما البعض ضد الدولة العثمانية، ولا شك في أن المسؤولين العثمانيين قد أحيطوا العلم بذلك فأرادوا القضاء أولاً على محمد باشا السوراني ليتفرغوا بعد ذلك للقوات المصرية في الشام (الكوراني، 1939، 133).

بدأ محمد رشيد باشا هجماته على المناطق التابعة لإمارة سوران عام 1836م فهاجم زاخو واستولى عليها بعد أن حاصرها ثم توجه نحو الموصل، وعندما علم محمد باشا بذلك انسحب إلى رواندوز وأمر بتحصين المناطق التي كانت تقع في طريق الجيش العثماني وفي إطار خطوة دبلوماسية من جانبه أرسل مبعوثاً إلى الحكومة الفاجارية عارضاً عليها العمل

للجيش العثماني في بعض المواقع الحصينة في جنوبي بحيرة وان في إقليم هكاري حيث لم يتمكن العثمانيون من القضاء على نفوذ الزعماء الكرد وسلطتهم هناك. كما لم تستطع قوات محمد رشيد باشا من الظهور في جبال (موش - جاسو) شرقي تركيا، أيضاً (يحيى، 1992، 20). والجدير بالذكر أن الأرمن كانوا يشاركون الكرد أيضاً في محاربة الجيش العثماني في بعض المناطق فقد عثر (جيمس برانت) أثناء زيارته لكردستان على دلائل تبرهن على ذلك بالرغم من إنكارهم لذلك خوفاً من العثمانيين إذ بادر أحد الجنود العثمانيين الذين شاركوا في الحملة وكان حاضراً هناك قائلاً لبرانت «أن الأرمن كانوا عبيدين في مقاومتهم لنا تماماً مثل المسلمين» (برانت، 1989، 47).

وبالرغم من كل ذلك أصر محمد رشيد باشا على القضاء على المقاومة الكردية بقوة متناهية، وقد لجأ في سبيل ذلك إلى تهجير بعض الجماعات الكردية إلى الأقاليم البعيدة من الدولة العثمانية مما أدى إلى موت أعداد كبيرة من العجزة والأطفال منهم.

لكن في الوقت نفسه كانت هناك عدة عراقيل منعت الحملة من تحقيق أهدافها الرئيسية منها نقص المؤمن اللازمة للجنود مما اضطرهم إلى القيام بأعمال النهب والسلب بالمدن التي يمرون بها (هروتي، 2008، 187).

ثانياً: سقوط الإمارات الكردية وإعادة فرض السيادة العثمانية على كردستان 1836-1851

كانت كردستان قد قسمت واستمر تقسيمها خلال القرن التاسع عشر بين الدولتين العثمانية والإيرانية، وكان الصراع بينهما مستمراً من أجل فرض السيطرة على أكبر جزء ممكن من كردستان في الوقت الذي كانت فيه الدولتان تعانيان من الضعف وتجهان أكثر فأكثر للخضوع للنفوذ السياسي والاقتصادي وحتى العسكري للدول الأوروبية الكبرى والتي كانت قد دخلت هي نفسها في صراع من أجل اقتسام مناطق النفوذ في الشرق الأوسط بشكل عام والدولة العثمانية بشكل خاص، ومن جانبها فإن كردستان كانت مقسمة بين عديد من الإمارات مثل (بابان - سوران - بادينان - بوتان - هكاري) وكانت في تنافس مستمر على توسيع رقعتها. لذلك كانت حدودها في تبدل مستمر بالإضافة إلى الإقطاعات الواسعة التي كانت تخضع لحكم وقوانين الإقطاعيين (جليلي جليل، 1987، 11).

مرت الإمارات الكردية بعدة مراحل في سقوطها وصولاً إلى استقلالها عن الدولة العثمانية، كانت أولى هذه الإمارات إمارة سوران بدأت أولى مراحلها في عهد الأمير محمد باشا عندما تولى الإمارة في عام 1813م حيث جنح إلى الانفصال عن الحكم العثماني لتأسيس كيان كردي موحد مستغلاً ضعف الدولة العثمانية في ذلك الوقت من ناحية وضعف الإمارات الكردية المجاورة خلال تلك الفترة وخاصة إمارتا بابان وبادينان وانشغالهما بمنازعاتهما الداخلية حول منصب الإمارة فنجح الأمير محمد باشا في تحقيق طموحاته سواء في تطوير الأمور الدفاعية والعسكرية أم الإدارية والأمنية، والمالية، ولم يكتف بذلك بل اتخذ خطوات مشهودة في طريق الاستقلال عن الدولة العثمانية إذ كان اسمه يذكر في خطب الجمعة، كما ضرب النفوذ باسمه (موكرياني، دت، 41؛ نيكيتين، 1967، 171).

وبعد رحيل الأمير محمد دخلت إمارة سوران في طور الاحتضار ولكنها لم تنهر مباشرة فقد اجتمع أولو الأمر في رواندوز وعينوا أحمد بك (أخي الأمير) أميراً جديداً على سوران (موكرياني، دبت، 70). مما يدل على أن العثمانيين قد اكتفوا باستسلام الأمير محمد باشا ولم يقضوا على إمارته في تلك الحملة. وجاء بعد أحمد بك أخوه سليمان بك إلى الحكم وبعده رسول باشا الذي ظل يحكم سوران إلى عام 1852م حيث نصب حاكماً على رواندوز، وحرير، وشيروان، وبالك، وبرادوست بموجب فرمان فالتجأ إلى إيران بعد هزيمته أمام القوات التي وجهها الوالي إليه فدخلت تلك القوات إلى رواندوز، وتم تعيين متصرف عثماني عليها وأدخلت أجهزة الدولة إليها (موكرياني، دبت، 70-77). وبعد أن مكث رسول باشا خمس سنوات في إيران أصدر السلطان العفو عنه بوساطة إيرانية، وعاد إلى بغداد، وسافر إلى الحجاز ثم إسطنبول، وعُين متصرفاً لمقاطعة وان وبعد ثلاث سنوات اختار الإقامة في أرضروم حتى وفاته هناك سنة 1883م (زكي، 1939، ص 415-416).

أما المرحلة الثانية من سقوط الإمارات الكردية فجأت بنهاية إمارة بوتان في عهد بدرخان باشا (1821-1847) تزامن عهده مع وصول الدولة العثمانية إلى ضعف خطير في كيانها ومؤسساتها وتزامن أيضاً مع إصلاحات السلطان محمود الثاني الهادفة إلى تقوية السلطة المركزية، والقضاء على الإمارات والزعامة الكردية وقد ترك ذلك تأثيراً في أعمال بدرخان بك وتطلعاته ثم مصيره فيما بعد. فالضعف الذي أصاب الدولة بعث آمال الحرية والاستقلال لدى الكرد فقامت الحركات والانتفاضات في أنحاء متفرقة من كردستان وكانت إمارة بوتان تشكل أحد مراكز تلك الانتفاضة الهادفة إلى الحفاظ على الاستقلال الداخلي الكردي وتطويره (هروتى، 2008، 211-212). فقد اعتبر نفسه بمثابة زعيم روحي للمناطق المحررة من السيطرة العثمانية.

في البداية استغل بدرخان ضعف الدولة العثمانية وشن هجوماً على بعض القبائل المتمردة في النواحي القريبة من منطقة جزيرة (جزيرة بوتان) انتهى هجوم بدرخان عليها بأسر بعض أمرائها مما يعد مخالفاً لأوامر السلطانية خاصة وأن تلك القبائل أعلنت ولاءها للدولة العثمانية لكن ثم هذا الأمر أثار غضب السلطان العثماني ليتدخل لإنهاء هذه الأزمة وإطلاق سراح خاصة وأنه كان من بين الأسرى طفلان من الطائفة النسطورية، وعندما وجه أمر من السلطان إلى بدرخان بإطلاق سراحهما وإرجاعهما إلى أهلها قوبل ذلك بالرفض على اعتبار أن تلك القبائل قد دأبت على التمرد وعلى إحداث أعمال الفساد والتخريب في المناطق القريبة منها والاستيلاء على ممتلكات الأهالي وأموالهم فضلاً عن تعمدهم قتل وإعدام ستة عشر شخصاً دون وجه حق الأمر الذي جعل تصرفات هؤلاء تجاوز حدود التحمل والصبر، يضاف إلى ذلك إقامة بعض المدارس الأجنبية في لواء وان الذي يسكن فيه تلك القبائل وتلك المدارس وقعت تحت أيدي تدبير سياسة خفية للتدخل في شؤون المناطق لذا جاء تصرف بدرخان كما أوضحه للسلطات العثمانية بهدف الحد من مخاطر تلك القبائل وضرورة عودة إخضاعها للسلطات لكن ذلك لم يمنع السلطان العثماني من التأكد على بدرخان على إطلاق سراحهما وباقي الأفراد الأسرى للحد من الاضطرابات ولم يكتف بدرخان بعدم تنفيذ الأوامر السلطانية

المشترك ضد الجيش العثماني مقابل تعهده بإعلانه الانضمام إلى الدولة القاجارية ولكنه جوبه بالرفض نظراً لعداء المسؤولين القاجاريين له وعدم نسيانهم هجماته على المناطق التابعة لهم وتأثير الضغط البريطاني الروسي، فرغبة روسيا في المحافظة على مصالحها في إيران جعلتها تعادى الحركات المناوئة للحكومة القاجارية، كذلك بريطانيا التي أرادت الحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة أيضاً ولتأمين الطريق الذي يمر عبر المنطقة إلى بلاد الهند التي تُعد درة التاج البريطاني لذا جاءت الدبلوماسية البريطانية في العمل على تضامن الدولتين العثمانية والقاجارية للقضاء على الأمير السوراني وحركاته التوسعية للوقوف في وجه الزحف الروسي باتجاه الجنوب من ناحية ولخوف بريطانيا من احتمال إعلان أمير سوران الولاء للحكم المصري القائم في سوريا من ناحية أخرى لذا سارعت بريطانيا بعملية القضاء على الأمير محمد باشا (نوار، 1968، 104-107؛ إسماعيل، 1971، 321).

إلا أنه يبدو أن جميع هذه المساعي قد رفضت من قبل السلطات العثمانية وخاصة من قبل محمد رشيد باشا الذي لم يكن مستعداً لتقاسم انتصاراته مع أية جهة أخرى بحجة أن هذه الوساطة تعد تدخلاً في شؤون الدولة العثمانية، كما عدّ العرض الإيراني مناورة تهدف إلى التدخل في كردستان العثمانية وحذرت السلطات العثمانية إيران من محاولة دخول أراضيها (نوار، 1968، 105-106).

وعندما وصل الجيش العثماني إلى مناطق بادينان أرسل الأمير محمد جيشاً بقيادة أخيه رسول بك مع سعيد باشا وإسماعيل باشا (أمير بادينان) – وكان الأخير قد صالح الأمير السوراني مؤخرًا – لملاقاة الجيش العثماني إلا أنهم لم يصلوا في الوقت المناسب إذ سبقهم الجيش العثماني الذي هاجم أميدي من الموصل، واستولى عليها مستغلاً غياب إسماعيل باشا الذي كان مسؤولاً عن الدفاع عنها، وترك العثمانيون حامية صغيرة في قلعة أميدي ليهاجموا المناطق الأخرى فتحين إسماعيل باشا الفرصة حين وصله المدد فهاجم القلعة وأعاد السيطرة عليها، وتمكن من الدفاع عنها ضد المحاولات العثمانية لإعادة احتلالها (موكرياني، دبت، 68).

اشتد حصار العثمانيون للأمير محمد في رواندوز وعانى من نقص الماء والمؤن فاضطر إلى الاستسلام خاصة عندما أدرك عجزه عن المقاومة وخاصة عندما فقد الجزء الأعظم من مناطق نفوذه على يد القوات العثمانية (خالفين، 1969، 53).

المهم دخل محمد رشيد باشا إمارة سوران، أما الأمير محمد باشا فقد اختلف بعض المؤرخين حول مصيره، لكن معظمهم يتفقون على أن الأمير قد قضى عليه بأمر من السلطان العثماني وهو في طريقه للرجوع إلى إمارته ومعه تفويض بالإمارة (موكرياني، دبت، 69؛ الموصلي، 1923، 313). كما ظهر رأي آخر يذهب إلى أن الأمير قد حصل على العفو من السلطان بوساطة أحد أمناء الدولة الذي كان جاراً للأمير وهو تحت الإقامة الجبرية في إسطنبول مستغلاً الليلة التي كان السلطان يخلو بنفسه فأعاد السلطان إليه حكم الإمارة وأذن له بالرحيل، ولكن والى بغداد قد تدخل في الأمر وبعد مداوات مطولة نجح في حث السلطان على إصدار الأمر بقتله فوصل هذا الأمر إلى والى سيواس متزامناً مع وصول الأمير محمد فربطوه وألقوه في البحر (باباني، 1366هـ، 182-185).

ونتيجة لذلك استغلت الدولة العثمانية دعم الدول الأوروبية فقررت القضاء على هذه الانتفاضة عام 1847م فعهدت بهذه المهمة إلى الحملة التي تكونت بقيادة (عثمان باشا) والى حلب ولكن المسؤولين العثمانيين بذلوا جهوداً عدة لحسم المسألة عن طريق المحادثات وذلك قبل الشروع في استخدام القوة العسكرية، فأرسلوا مبعوثين إلى بدرخان بك لإقناعه بالعدول عن فكرته والدخول في طاعة الدولة والاعتراف بحكمها على إمارته إلا أنهم لم يحصلوا على نتائج مرضية (هروري، 1997، 131-132).

فلجأت السلطات العثمانية إلى أسلوب شراء الذمم وتقديم الهدايا إلى رؤساء العشائر والمناطق الكردية ليتخلوا عن دعم بدرخان، وقد نجحت إلى حد ما في عزله إذ لم يبق إلى جانبه فيما بعد إلا القليل من حلفائه وظهر أن الحلف المقدس الذي شكله بدرخان مع القوى الكردية المجاورة لإمارته كان حلقاً هشاً (هروري، 1997، 123-131).

ومن ثم وقعت الاشتباكات بين الطرفين حتى نجحت الدولة العثمانية في القضاء على حلفاء بدرخان بك ليتبقى لها الأخير فأخذت في الاستعداد له، ومع ضربات المدافع العثمانية، ونقص المؤن، والذخائر دفعت بهم في النهاية إلى التسليم للقوات العثمانية عام 1847م وذلك بعد أن أخذ الأمير بدرخان العهد من عثمان باشا بعدم التعرض لحياته، وأمواله، وأسرته، فأرسل بدرخان بك مع أهله إلى إستانبول حيث نفي مع عائلته إلى جزيرة كريت في البحر المتوسط بقي بها لمدة خمسة عشر عاماً ثم سمح له السلطان بالذهاب إلى الشام حيث مات بها عام 1869م بعد أن نال لقب الباشوية (هروتي، 2008، 217).

أما المشاركون في الانتفاضة فقد التجأ معظمهم إلى إيران أو إلى بلاد الفقاس في روسيا، أو اختبأوا في الجبال (خالفين، 1969، 63). أما خان محمود فقد استسلم أيضاً وذلك بتوسط وجهاء مدينة وان حيث أرسل إلى إستانبول، وهناك نفي إلى بلغاريا، وفي أعقاب ذلك عمد العثمانيون إلى نشر القوات العسكرية في المراكز السكانية الكردية المهمة بهدف منع نشوب الانتفاضات الكردية في المستقبل (هروتي، 2008، 219).

على أية حال بعد القضاء على انتفاضة بدرخان بك عينت الدولة العثمانية عز الدين شير - أحد أقرباء الأمير بدرخان - حاكماً على إمارة بوتان والذي ساهم مع العثمانيين في القضاء على الانتفاضة السابقة أي أنه خان الأمير بدرخان عندما كان تزعم أحد أجنحة قوات بوتان (زكي، 1939، 238؛ هروري، 1997، 118). لكن هناك رأياً مخالفاً لذلك أن عز الدين شير أو (يزدان شير) برئ من تهمة الخيانة ومخالف للحقيقة إذ هناك من يؤكد بقوله أن يزدان شير كان رهن الإقامة الجبرية في (جزيرة) عندما هاجمت القوات العثمانية تلك المدينة فكيف تسنى له قيادة أحد أجنحة قوات بدرخان وإظهار الموقف الخياني المزعوم (هروتي، 2008، 220).

يمكن القول بعد أن تخلى عز الدين شير عن بدرخان بك لجأ إلى زاخو ثم الموصل منحه مشير الأناضول عثمان باشا رتبة أمير الإصطبل الخاص وخصص له راتباً قدره (3500 قرشاً) وعين بعد القضاء على حركة بدرخان متسلماً لجزيرة بوتان إلا أن وضعه لم يدم طويلاً عندما عينت السلطات وبموجب التطورات الإدارية التي شهدتها ولاية كردستان قائمقام على

فحسب بل عمد إلى تقسيم ممتلكات معظم الأهالي النسطوريين على الأشراف والمشايخ كل ذلك من أجل إدخال عشيرة هكاري وقبيلة نسطوري تحت إدارته مما يعنى تعديده على أوامر السلطان من ناحية وإثارة غضب السفراء الأجانب تجاه اضطهاده للنسطوريين بل تعنته في طلب أموال [أقجات- عملة عثمانية فضية] في سبيل إطلاق سراح الطفلين النسطوريين. ولما وجد بدرخان عدم تسليمه لتلك الأموال قام بإرسالهم إلى بيتهم بسوق جزرة فتعمد أحد الدراويش الأفغان بشرائهما تمهيداً لبيعهم بالموصل فلما علما محمد باشا أحد الأمراء الكرديين الذين أظهروا طاعة للسلطان العثماني بهذا الأمر استدعى هذا الشخص لتسليم الطفلين فوافق الأخير مقابل إطلاق سراح أحد الدراويش الأفغان التابعين له فتم تلبية طلبه وأرسل الطفلين إلى أهلهم دون مقابل، لذا أرسل محمد باشا المذكور بما حدث إلى السلطان العثماني يطلب منه أنه على استعداد تنفيذ ما يطلب منه للحد من تصرفات بدرخان بك أو تجاوزه للأوامر السلطانية والخروج عن الطاعة (مراد و البوتاني، 2015، 137-139).

بدأ بدرخان في وضع خطته لتنظيم انتفاضة كردية تجاه الدولة العثمانية متجنباً الأخطاء الذي وقع بها الأمراء الكرد من قبله في فشل انتفاضاتهم السابقة، لذلك بادر باتصاله بالرؤساء والزعماء الكرد لتكوين تحالف كردى ضد السلطات العثمانية وفي إطار ذلك اتصل بالزعماء مصطفى بك، ودرويش بك و خان محمود (حكام مناطق وان) ونور الله بك (أمير هكاري) وفتح بك (أحد أمراء هكاري) وخالد بك (أمير خيزان) و شريف بك (أمير بدليس) وكور حسين بك (زعيم العشائر الكردية في منطقة فارص) ومما يعطى صفة الشمولية بهذه الانتفاضة ورود اسم أمير أردلان - الذي كانت مناطق حكمه تقع ضمن الدولة القاجارية - في هذه القائمة أيضاً، وقد توصل هؤلاء الزعماء إلى تكوين ما سمي بـ (الحلف المقدس) الذي كان يترأسه بدرخان بك، وأن يلاحظ أن هذا الحلف لم يشمل إمارات كردستان الجنوبية القريبة من إمارة بوتان قياساً بإمارة أردلان التي تبعد عنها كثيراً، ويعود ذلك - على الأرجح - إلى رفض أمراء تلك الإمارات دعوة بدرخان بك للانضمام إلى الحلف (هروري، 1997، 66-75).

امتاز حكم بدرخان بك بالقوة والصرامة في كافة أنحاء إمارته إذ لم يكن بمقدور الزعماء المحليين والرؤساء التابعين له رفض أوامره أو التقليل من سلطاته وكان الدعاء يردد له في خطب الجمعة في المساجد لمدة اثنتي عشرة سنة، كما عمد في عام (1842-1843م) إلى إصدار عملة معدنية خاصة بإمارته كتب على أحد جانبيها (أمير بوتان بدرخان) وعلى الجانب الآخر اقتصرت علاقته بالدولة العثمانية على الهدايا التي كان يرسلها إلى السلطان (مالميسانز، 1998، 35).

لذا كان يخطط للاستقلال عن الدولة العثمانية بانتفاضته التي سعى إلى إشعالها (سعد بشير إسكندر، ص203 وما بعدها). وانطلاقاً من ذلك الموقف أبدت الدول الأوروبية السلطات العثمانية في محاولتها القضاء على تلك الانتفاضة، وكان تأييدها مخفياً تحت الستار الديني والحفاظ على مصالح الأقليات المسيحية في الدولة العثمانية باعتبار أن تلك الانتفاضة قد مارست القمع ضد المسيحيين بدافع التعصب الديني (خالفين، 1969، 62).

المحاولة إمارة بدليس أيضًا خاصة وأنها شاركت في الانتفاضة الكردية بقيادة بدرخان بك فقد انضم أمير بدليس (شريف بك) إلى ما سمي بـ(الحلف المقدس). أما بدليس فقد تعرضت في عام 1834م لحملة محمد رشيد باشا إلا أنها تمكنت من الصمود في وجه الحملة (برانت، 1989، 29). وبقيت مدة خمسة عشر سنة أخرى حيث جاءت نهايتها في عام 1849م إذ ألقى العثمانيون القبض على الأمير شريف بك في هذه السنة بعد أن قاوم الجيش العثماني مدة من الزمن فأخذوه إلى إسطنبول. أما إمارة بدليس فقد أصبحت تدار من قِبَل حاكم عثماني تابع لإيالة وان (خالفين، 1969، 63).

أما إمارة بابان فعندما تبوأ أحمد باشا ابن سليمان باشا إمارة في عام 1838م بعد وفاة والده، وكان من سوء حظه أن جاء عهده مترامًا مع فترة ضعف واضمحلال إمارة بابان من جهة، ومحاولات الدولة العثمانية لاستعادة قواها والقضاء على الإمارات والزعامة المحلية من جهة أخرى ورغم ذلك كان له طموحات واسعة للنهوض بإماراته ضد السيادة العثمانية (ميجرسون، 1971، 141-152).

وبسبب لجوء أمراء بابان إلى إيران والاستعانة بقواتها لتحقيق مطامحهم في الإمارة غضب ولاية بغداد العثمانيون وترتب عليه تحرك الدولة العثمانية للقضاء على إمارة بابان.

ومن ثم عمد والى بغداد نجيب باشا (1842-1849م) إلى القضاء على حكم الأمير أحمد باشا في عام 1847م فاشتبك الطرفين وانتهت بهزيمة الأخير ولجؤه إلى طهران حيث توسط السفير العثماني هناك للعفو عنه وذهب على إثر ذلك إلى إسطنبول (لونكريك، 1985، 345؛ زكي، 1947، 88).

أقدم نجيب باشا بعد ذلك على تعيين عبد الله باشا حاكمًا على السليمانية ولكن ليس بصفة أمير على إمارة بابان بل قائمًا على قضاء السليمانية ووضع في المدينة حامية من الجنود العثمانيين إلا أنه لم يطل به العهد إذ عزل في عام 1849م ليحل محله موظف عثماني ومؤسسات الدولة العثمانية (بصري، 1991، 28). ومن الواضح أن تعيين عبد الله باشا بابان بصفة قائمقام على السليمانية كان يعود إلى محاولة العثمانيين التوفيق بين تطبيق سياستهم في القضاء على الإمارات الكردية وبين احترام حق الشرعية لأسرة بابان الذي كان مجالاً لدى أهل الإمارة أي أن تلك الخطوة كانت بمثابة تعويد الأذهان لسياستهم الجديدة.

أما عن مصير أحمد باشا بابان فقد عينته الدولة العثمانية واليًا على عدة إيالات منها يمن، وان، أرضروم، أدنه، حتى توفي عام 1875م (بصري، 1991، 31). أما إمارة بابان فقد قسمت إلى وحدات إدارية عدة للحيلولة دون إعادة توحيدها وتنظيمها ضمن نفوذ الإمارة (الغزوي، مج 4-7، 1955، 107-108).

على أية حال لقد ساهمت عدة عوامل في فشل الانتفاضات الكردية ضد الحملات العثمانية وما تبعه من سقوط الإمارات الكردية منها الانقسام الموجود في كردستان، ولجوء كل إمارة كردية إلى الدفاع عن نفسها بنفسها، وعدم اتفاق فيما بينها لتوحيد جهودها في مقاومة الحملات العثمانية المتوالية على كردستان يعد عاملاً مهمًا من هذه العوامل (زكي، 1939، 246). كذلك موالاة الزعماء الإقطاعيين والعشائريين للعثمانيين وعدم الوقوف ضدهم أحيانًا.

الجزيرة، ولم تعد السلطات بحاجة إلى خدماته لذا اقترح والى كردستان أسعد باشا في 26 إبريل 1849م منحه وظيفة أخرى أو إرساله مع أسرته إلى إسطنبول إلا أنه أعيد إلى مدينة الموصل بموافقة من الدولة العثمانية تحقيقًا للأمن والأمان، فضلًا عن منحه رتبة حاجب الحجاب (أي كبير الأمناء أو رئيس التشريفات) من قِبَل السلطان العثماني (مراد و البوتاني، 2015، 231-232). وعندما قامت الحرب الروسية - العثمانية، حرب القرم (1853-1856م) كلفته السلطات بالذهاب إلى المناطق الكردية بجمع المقاتلين فتحرك ومعه 200 مقاتل من الموصل إلى الجزيرة حيث سجل نحو 900 مقاتلاً وأخذ يطلب المزيد من الأموال لتغطية حاجته إلا أن طلباته لم تحظ باهتمام الإدارة العثمانية فاستغل عز الدين شير عودته إلى الجزيرة وبتحريض من روسيا انقلب على الدولة العثمانية فدخل في صراع مع الأخيرة (مراد و البوتاني، 2015، 268-269) ووقفت بريطانيا وفرنسا مع الأخيرة ضده لتصبح مسألة عز الدين شير مسألة دولية حتى تمكنت الدولة العثمانية في نهاية الأمر من القبض عليه ونفيه إلى إيالة العثمانية فيدين الواقعة شمال غرب بلغاريا مع أخيه في قلعة يصعب الهروب منها عام 1856م حتى صدر العفو عنهم عام 1865م لكن منعوا من العودة إلى كردستان ومنح عز الدين شير لقب الباشا براتب 2250 قرشًا وخصص لأخيه 1250 قرشًا واستقرا في سنجق فيدين (مراد و البوتاني، 2015، 37-39؛ مالميسانز، 1998، 217-230).

أما عن سقوط إمارة هكاري فبعد أن أصبح نور الله بك أميرًا على إمارة عليها في بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر أبعده جميع منافسيه في الإمارة، وقد شارك نور الله بك في انتفاضة بدرخان بك وأصبح إقليم هكاري أحد مراكز الانتفاضة الكردية ضد السيادة العثمانية، ونظرًا لوجود مجموعات سكانية ملحوظة من الأشوريين في تلك الإمارة فإن أغلب النزاعات التي نشبت بين الأشوريين والكرد خلال أربعينات القرن التاسع عشر كانت في مناطق تلك الإمارة (جليلي جليل، 1987، 127).

بدأت الدولة العثمانية بعملية القضاء على الانتفاضة الكردية عام 1847م فبدأ عثمان باشا هجماته من الشمال محاولاً القضاء على حلفاء بدرخان بك كما هاجمت القوات العثمانية إقليم هكاري إلا أن نور الله بك كان قد ترك مركز إمارته والتجأ إلى الجبال ليتحصن فيها وتمكن نور الله بك من الاستمرار في المقاومة إلى عام 1849م وبذلك لم يتمكن عثمان باشا من تحقيق أمنيته والانتصار عليه حيث لم تمض مدة طويلة حتى مات عثمان باشا في إسطنبول بتأثير مرض الكوليرا الذي أصيب به جنوده أيضًا فخلفه رشيد باشا في عام 1849م وتمكن من إكمال المهمة حيث لم يتمكن نور الله بك من الصمود أمامه فاضطر إلى الالتجاء إلى إيران فقام العثمانيون بعد ذلك بإعادة تنظيم المنطقة فأضيفت بعض السناجق المجاورة إلى إقليم هكاري لتشكل إيالة عثمانية تابعة للسلطة المركزية المباشرة، وعهدت إدارة تلك الإيالة إلى الصدر الأعظم السابق ضياء باشا (جليلي جليل، 1987، 136؛ الونسكي، 2006، 115-116).

أما عن إمارة بدليس فقد تعرضت لبطش العثمانيين مرارًا إلا أنها ظلت تحتفظ بكيانها واستقلالها الداخلي إلى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر وعندما بدأ العثمانيون محاولاتهم للقضاء على الكيان الكردي - كما ذكرنا سابقًا - شملت هذه

عاضدت عشائر الجاف الأمير أحمد باشا الباباني في عام 1847م عندما تعرض بهجوم والى بغداد نجيب باشا وذلك بالرغم من توتر العلاقة بين الأمير الباباني المذكور وعشائر الجاف في تلك الفترة وكذلك اضطر كهنة (كخيا) الوالي أحمد باشا ابن حسن باشا إلى ترك محاصرة قلعة أميدى لتعرضه المتواصل لغارات عشائر باديانان في عهد الأمير الباديى بهرام باشا الكبير (1714-1768م). ويجب التنويه إلى أن العوامل الداخلية المتمثلة بالنزاعات حول السلطة والفرقة القائمة لم تكن إلا عوامل مساعدة أو معجلة لعملية السقوط. (المائي، 1960، 154).

خلاصة القول لقد تم القضاء على جميع الإمارات الكردية التابعة للدولة العثمانية عام 1851م الأمر الذي كان يعنى نهاية عهد الإمارات في كردستان وضمحلل الاستقلال الداخلي الذي كانت تمتاز به كردستان خلال ذلك العهد مما أدى إلى خضوع المناطق الكردية إلى السلطة العثمانية المباشرة وسيادة مؤسساتها في تلك المناطق فقد أصبح الحكم بيد الباشوات العثمانيين يعاونهم عدد من الموظفين وعلى رأسهم متصرف، وقاض، ومحاسب.

حلت القوات العثمانية محل القوات المحلية الكردية (نوار، 1968، 135). فانتشرت هذه القوات كحاميات في المدن المهمة من كردستان وأصبحت وبالأعلى كاهل الناس وآلة قمع جاهزة لقمع أية حركة مناوئة تظهر بينهم (هروتي، 2008، 229).

لكن معنى ذلك لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في كردستان عقب هذا التغيير بل فرضت ضرائب إضافية على كاهل السكان واستعمال الشدة في حياتها ترتب عليه سوء حالة الفلاح بل ترك أرضه والالتجاء إلى الجبال هرباً من دفع الضرائب أحياناً إذا عجز عن دفعها، أو ربما يلجأ بعض الفلاحين اضطراراً إلى تقديم بناتهن الصغيرات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ثلاث وثمان سنوات إلى موظفي الضرائب بدلاً من الأموال لعدم تمكنهم من دفع الضرائب لفقرهم الشديد، وعدم تنازل الدولة عن ضرائبها الجائرة مهما كانت الظروف، وكانت تلك الفتيات يقدمن إلى الموظفين بدلاً من الرواتب حسب رواية أحد شهود العيان (الدملوجي، 1952، 50-51).

وإلى جانب ذلك خضعت كردستان لنظام التجنيد الإجباري الذي كان أشبه بعملية «صيد الإنسان» حسب قول أحد المسؤولين عن هذه العملية حيث كان المجندون يؤخذون بأياد مفيدة (هروتي، 2008، 230). وكان الكرد يقاومون التجنيد ويأنفون منه فيلجئون إلى الجبال هرباً منه لقسوته ولأنه كان يؤدي إلى قلة الأيدي العاملة في القرى الأمر الذي كان يضر بالعملية الإنتاجية ويؤثر في وضعهم المعاشي سلماً (هروتي، 2008، 230).

وعندما انتزع العثمانيون السلطة من الأمراء الكرد أصبح الأغوات الإقطاعيون ممن لا يمكن لسواد القبائل الكردية الاستغناء عنهم ليكونوا حلقة وصل بالموظفين الأجانب الذين عينوا عليهم وكانت النتيجة الطبيعية هي تمكن الطبقة الأرستقراطية الجديدة من تثبيت مركزها (ادموندز، 1971، 203).

ولعل ما تجدر الإشارة إليه لم تخضع العشائر كما كانوا، وظلوا يمارسون سلطاتهم على أفراد عشائرهم دون أن يتأثر ذلك

فقد كان الزعماء الإقطاعيون يعمدون إلى التخلي عن الانتفاضة حينما كانوا يدركون بأن الأمور لا تسير كما تبغي مصالحهم الذاتية حتى وأن أراد الفلاحون الاستمرار في المقاومة (هروتي، 2008، 226). كما أن العلاقات العشائرية والولاء إلى العشيرة كانت تقلل من الولاء للإمارة أو القومية، فقد سقطت عقره في يد القوات العثمانية نتيجة خيانة عشيرة الزيبار (القاطنة فيما بين عقره والزاب الكبير جنوبي كردستان) التي كانت تكن لمحمد باشا السوراني العداوة الشديدة نتيجة قيام الأخير بالتنكيل بهم حينما رفض الزيباريون الانضواء تحت لوائه لقوة انتمائهم القبلي (هروتي، 2008، 227).

كما أن الانقسام الموجود داخل الإمارة الكردية الواحدة ضمن هذه العوامل أيضاً أحياناً إذ كان الانقسام يؤدي إلى إضعاف مقاومة تلك الإمارة ثم سقوطها، وقد ظهرت تأثير ذلك العامل بصورة جلية في مقاومة أحمد باشا الباباني الذي انهزم أمام والى بغداد لتواطؤ أخيه عبد الله باشا مع عدوه، ويبدو أن الكرد كانوا على علم بذلك العامل حتى في تلك المدة فعندما وصل القنصل البريطاني جيمس برانت إلى إحدى مناطق سهل موش (شرقي تركيا) التي حارب سكانها ضد قوات حافظ باشا بالرغم من وقوف زعيمهم إلى جانب عدوهم (برانت، 1989، 84).

كما أن حوادث الخيانة وطريقة ضرب الانتفاضة الكردية بأبنائها والتي اتبعتها العثمانيون لإخماد المقاومة الكردية في بعض الأحيان كان عاملاً مساعداً لفشل المقاومة، وسقوط الإمارات الكردية، وأبرز مثال على ذلك هو موقف عزيز بك الباباني الذي ساهم في الإطاحة بحكم عبد الله باشا بابان في السلطانية لمصلحته الذاتية والتي لم يحصل عليها (هروتي، 2008، 227).

كما لا يمكننا أن نستبعد العامل الديني في فشل بعض الانتفاضات الكردية إذ كان مسألة تجليل السلطان العثماني بوصفه خليفة المسلمين لا يزال كامناً في نفوس الكرد البسطاء الذين كانوا يرون أن القتال ضد جيش السلطان ثم لا يغتفر. وقد ذكر في هذا الصدد الرحالة الإنجليزي فريزر بقوله «إن بقايا التجليل لخليفة الرسول وزعيم الإسلام الديني منعت الكرد عن مقاومة جنود السلطان بالسلاح» (فريزر، 1964، 27).

وكان العامل الخارجي المتمثل في الدور الذي اضطلعت به الدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا له تأثير في مسار الأحداث أيضاً، وذلك في الوقت الذي كان معظم الأمراء والزعماء الكرد غافلين عن هذا العامل، وقد برز هذا الدور السلبي في انتفاضتي محمد باشا السوراني، وبدرخان بك البوتاني بصورة أكيدة كما تبين من قبل ذلك قوة الجيوش العثمانية التي أدخلت عليها الإصلاحات وزودت بالنظم والأسلحة الحديثة آنذاك فأصبحت متطورة بالقياس إلى القوات العسكرية الكردية دون شك وخاصة في أعقاب إصلاحات السلطان محمود الثاني الذي أسس جيشاً نظامياً حديثاً كما ذكرنا من قبل.

وبالرغم من ذلك كله يجب أن لا ننسى أن بقاء الكيانات السياسية الكردية المتمثلة بالإمارات الكردية وتواصلها لهذا الأمد الطويل الذي كانت تبلغ في معظم الأحيان قروناً عدة لتدل دلالة واضحة على أن الكرد قد أثبتوا في أحيان كثيرة من تاريخهم بأنهم على استعداد للترفع عن مستوى المصالح الضيقة والولاءات العشائرية والاستعداد للتضحية في سبيل تلك الإمارات فقد

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة

- عثمان، علي. (2010) *الكرد في الوثائق العثمانية*، أربيل.
- مراد، خليل علي، والبوتاني، د. عبد الفتاح علي. (2015) *صفحات من تاريخ الكرد وكردستان الحديث في الوثائق العثمانية 1840-1915*، أربيل.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الأكاديمية:

- حسين، سعدى عثمان. (1995) *كردستان والإمبراطورية العثمانية: دراسة في تطورها السياسي 1514-1851*، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين/ إقليم كردستان العراق.
- علي، شاكر علي. (1992) *ولاية الموصل في القرن السادس عشر: دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية والاقتصادية*، أطروحة دكتوراه مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل.

ثالثاً: المصادر باللغة العربية

- أبو بكر، أحمد عثمان. (1973) *أكراد المللي وإبراهيم باشا*، بغداد.
- أحمد، إبراهيم خليل. (1986) *تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1596-1916*، جامعة الموصل.
- ادموندز، س. جى. (1971) *كرد وترك وعرب*، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التمايس، بغداد.
- إسماعيل، زبير بلال. (1971) *أربيل في أدوارها التاريخية*، مطبعة النعمان، النجف.
- بابان، جمال. (1986) *أصول أسماء المدن والمواقع العراقية*، الطبعة الثانية، بغداد.
- البديسي، شرفخان. (1953) *الشرفنامه في تاريخ الدول والإمارات الكردية*، ترجمة: ملا جميل بندي روزياني، مطبعة النجاح، بغداد.
- برانت، جيمس. (1989) *رحلة المستر جيمس برانت إلى المنطقة الكردية عام 1838*، ترجمة حسين أحمد الجاف: مطبعة الجاحظ، بغداد.
- البصري، عثمان بن سند الوائلي. (1991) *مطلع السعود*، الموصل.
- بصري، مير. (1991) *إعلام الكرد*، لندن.
- بي ره ش. (1980) *بازران وحركة الوعي القومي الكردي 1826-1914*، د. م.
- جب، هاملتون و بيون، هارولد. (1997) *المجتمع الإسلامي والغرب*، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الجزء الأول، القسم الثاني، دار المدن للثقافة والنشر، دمشق.
- جلي، أوليا. (1314هـ) *سياحتنامه*، ج4، أقدم مطبعة سي، إستانبول.
- جليل، جليلي. (1987) *من تاريخ الإمارات في الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر*، ترجمة: محمد عبدو النجار، دمشق.
- جودت، أحمد. (1301هـ) *تاريخ جودت*، إستانبول.
- حسين، سعدى عثمان. (2006) *كردستان الجنوبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر*، أربيل.
- خالفيين، ن. أ. (1969) *الصراع على كردستان*، ترجمة د: أحمد عثمان أبو بكر، بغداد.
- خصيبك، شاكر. (1959) *الكرد والمسألة الكردية*، منشورات الثقافة الجديدة، مطبعة الرابطة، بغداد.
- الديموجي، صديق. (1952) *إمارة بهدينان أو إمارة العمادية*، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل.
- الدوسكي، كاميران عبد الصمد. (2006) *كردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر*، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.
- رامبو، لوسيان. (1998) *الكورد والحق*، ترجمة: عزيز عبد الأحد نباتي، أربيل.
- رؤوف، عماد عبد السلام. (1834) *الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي 1139-1249هـ/ 1726-1834م*، النجف.
- زكي، محمد امين. (1939) *خلاصة تاريخ الكورد وكردستان*، ترجمة: محمد علي عوني، القاهرة.
- زكي، محمد امين. (1947) *مشاهير الكرد*، ج1، دت.
- الطالبياني، جلال. (1971) *كردستان والحركة القومية الكردية*، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- العباسي، محفوظ. (1969) *إمارة بهدينان العباسية*، الموصل.

بالسيادة العثمانية (نوار، 1968، 134). ولعل ذلك راجع إلى عدم تمكن العثمانيين من فرض حكمهم المباشر على هذه العشائر التي كانت رحالة أو شبه رحالة غالباً وذلك إلى جانب بقاء روح الانتماء القبلي لديهم على قوته مما كان يجعل إخضاعهم أمراً صعباً.

أما فيما يتعلق باستفادة العثمانيين من عملية القضاء على الإمارات الكردية فيمكن القول أنهم حصلوا على منافع عدة؛ فقد أصبح التدخل الأجنبي وعلى الأخص الإيراني أقل من ذي قبل وذلك حينما قضى على الأمراء والزعماء الكرد الذين كانوا يلجؤون فراراً إلى الدول المجاورة - وخاصةً إيران - طلباً للمساعدة ضد السلطات العثمانية كما انخفضت مجهودات الولاة العسكرية التي كانت تبذل سنوياً في محاربة الإمارات (المتمردة) على السيادة العثمانية (نوار، 1968، 134، 135). وذلك إلى جانب منافع أخرى.

كذلك أن عملية الإخضاع الطويلة التي مارستها السلطات العثمانية ضد الإمارات الكردية وما نتج عن ذلك من توحيد أقاليم تلك الإمارات والمناطق المختلفة تحت لواء دولة واحدة الدولة العثمانية قد أدى إلى توحيد الأعراف والعادات، وزيادة الاختلاط، والتزاوج، والاتصال بين الكرد بعد القضاء على الحواجز القديمة بين تلك الإمارات، وقد أدى ذلك إلى نمو الشعور القومي الكردي والتطلع نحو توحيد أجزاء كردستان حيث نتج عن توحيد إماراتها الكردية توحيد التطلعات الكردية نحو التخلص من الحكم العثماني، كما أن أحداث الحملات العثمانية الأخيرة والانتفاضات الكردية التي نشبت جراء ذلك فقد أدت إلى ظهور بواكير الحركة التحررية الوطنية الكردية التي عمقت جذورها في انتفاضات محمد باشا السوراني وبدرخان بك البوتاني وأحمد باشا الباباني وغيرهم (الطالباني، 1971، 74).

الخاتمة:

أياً ما كان الأمر لقد عانت كردستان منذ دخولها تحت السيطرة العثمانية من عدة اضطرابات سياسية وإدارية انعكست بشكل واضح على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية حيث هدفت السلطات العثمانية من سياستها تجاه كردستان تطويع إمارتها لخدمة مصالحها برفض الحكم المباشر عليها كخطوة مهمة في تقوية سلطاتها بكردستان لحفظ الأمن بها والحصول على أموال إضافية لخزينة الدولة.

ومع ردود الفعل الكردستاني تجاه سياستها المضطهدة للكرد ظهرت عديد من الانتفاضات الكردية التي وجهت لها حملات عسكرية عثمانية صاحبها عمليات القتل والدمار والسلب؛ والنهب والتعسف في فرض الضرائب فضلاً عن سياسة التجنيد ورغم ذلك استمرت الحركة التحررية الكردية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر بهدف رفع الظلم عن الكرد وتحقيق طموحاتهم، ومقاومة السياسة المركزية الجديدة التي كانت نتيجتها زوال الإمارات الكردية ورغم فشل الكرد في الحفاظ على تلك الإمارات إلا أنه يمكن القول أن تلك الانتفاضات بداية لأول حركة كبيرة للشعور القومي لدى الكرد تظهر بالطرق التقليدية بالإضافة إلى كونها عودة للتفكير بالعصور الذهبية للحركة التحررية الكردية الحديثة والمعاصرة في الفترات اللاحقة لا سيما أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

- العزاوي، عباس. (1955) تاريخ العراق بين احتلالين، مج 4-7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد.
- العزاوي، عباس. (1998) العمادية في مختلف العصور، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي وعبدالكريم أفندي، مطبعة وزارة الثقافة، بغداد.
- العزاوي، عباس. (2000) شهور السليمانية: اللواء والمدينة، تحقيق محمد القيريه داغي، بغداد.
- علي، علي شاكرك. (1984) تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750، دراسة في أحواله السياسية، مطبعة دار الشعب، بغداد.
- العمري، ياسين بن خير الله الخطيب. (1940) غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مطبعة أم الربيعين، الموصل.
- فائق بك، سليمان. (1962) تاريخ بغداد، ترجمة: موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد.
- فريزر، جيمس بيلي. (1964) رحلة فريزر إلى بغداد في 1834، ترجمة: جعفر الخياط، مطبعة المعارف، بغداد.
- الكوراني، علي سيدو. (1939) من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، مطبعة دار السعادة، القاهرة.
- لونكريك، ستيفن همسلي. (1985) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط6، بغداد.
- مالكم، جان. (1323هـ) تاريخ إيران، ترجمة رضا الشيرازي، ج2، د.م.
- مالميسانز. (1998) بدرخانيو جزيرة بوتان ووثائق جمعية اتحاد العائلة البدرخانية، ترجمة: كولبهار بدرخان ودولوز الزكي، ومراجعة وتقديم نذير جرماني، بيروت.
- الماني، أنور. (1960) الأكراد في بهدينان، مطبعة الحصان، الموصل.
- المحامي، محمد فريد بك. (1977) تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (1982) في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت.
- الموصل، سليمان صانغ. (1923) تاريخ الموصل، المطبعة السلفية، مصر.
- ميكرسون. (1971) رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان، ترجمة: فؤاد جميل، ج2، بغداد.
- ناظم بيك، حسين. (2001) تاريخ الإمارة البابانية، ترجمة: شكور مصطفى ومحمد الملا عبدالكريم المدرس، اربيل.
- نوار، عبد العزيز سليمان. (1968) تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- نيور، كارتسن. (1965) رحلة نيور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: د. محمود حسين الأمين، بغداد.
- نيكيتين، باسيل. (1967) الأكراد، دار الروائع، بيروت.
- هروتي، سعدي عثمان. (2008) الإمبراطورية العثمانية: دراسة في تطوير الهيمنة العثمانية في كردستان 1514-1851، مطبعة خاني، دهوك.
- هروري، صلاح. (2000) إمارة بوتان في عهد الأمير بدرخان 1821-1847، مؤسسة موكرباني للطباعة والنشر، أربيل.

رابعاً: المصادر باللغة الفارسية

- باباني، عبد القادر ابن رستم. (1366هـ) سير الأكراد، تحقيق محمد رؤوف توکلي، تهران.

خامساً: المقالات

- يحيى، عبد الفتاح علي. (1987) الهجوم العثماني على كردستان وسقوط إمارة سوران، مجلة كاروان، العدد (52)، بغداد.
- يحيى، عبد الفتاح علي. (1992) الكورد وكردستان في رسائل الفيلد مارشال هيلموت فون كارل مولتكه، مجلة (نوسه ري كورد) الأديب الكردي) العدد (4)، بغداد.

سياهت دهولماتا عوسمانی ل ههمبهر ميرنشينين كوردان ل كوردستانى 1514-1851

پوخته:

ل سالا 1514 كوردستان كهفته ل ژير دستهه لاتا عوسمانی، و نهفه دهستينكا پيدا بوونا پهيوه نديان دناقيهرا كورد و عوسمانياندا بوو، نهوژى دهمن سولتان سلهيمي نيكي پهمانك دگهل كوردان گریداى. ل سهر في بناخهى پتر ژ 30 ميرگههين كوردى د چوار چوو في دهولماتا عوسمانيدا هاتنه ريكخستن و لك: بههدينان، سوران، بابان و بوتان و گلهكيز دى.

لئ هس زوو دهولماتا عوسمانی ژ پهمانا خوه دگهل كوردان لئهمبوو، و دهست ب مايتيكرنى دكاروبارين ميرگههاندا كر، نهوژى ب ريكا پيدا كرنا ناريشهيان دناقيهرا ميرگههاندا يان دناف نيك ميرگههدا. هس وهسا باجين گران ل سهر ميران هاتنه سهپاندى، و ل نافهراستا سهدهين نوزده دهولماتى دهست ب سهپاندا حوكمى مهلبهندى ل سهر فان ميرگههان كر.

نهف فهكولينه همولدهت بهر سفا فان پرسياران بهت:

1- چهوا دهولماتا عوسمانی شيا دهستهه لاتا خوه ل سهر كوردستانى بسهپينيت؟

2- چهوا شيا كوردستانى ژ لايئ سياسى و كارگيريه ب عوسمانى بكت؟

3- سروهتنى سياسهتا عوسمانى ل ههمبهر ميرين كورد چهوا بوو؟

4- بوچى عوسمانى ژ پهمانا خوه دگهل ميرگههين كوردى لئهمبوو؟

5- كارفهدانا ميرگههين كوردان چهوا بوو؟

6- رهوشا سياسى و كارگيرى ل كوردستانى پشتى كهفتنا ميرگههان ب چ شيوه بوو؟

پهيقين سهدهكى: ميرگههين كوردى، دهولماتا عوسمانى، هزارا نهمههيه، سههلدانين كوردان.

The policy of the Ottoman Empire towards the Kurdish emirates in Kurdistan

1514-1851

ABSTRACT:

The entry of Kurdistan under Ottoman control in 1514 AD after the Battle of Chaldiran was the beginning of the political relations between the Kurds and the Ottomans with the signing of the agreement of the Ottoman Sultan Selim I (1512-1520 AD) in that year with the leaders of the Kurdish Emirates to stand by the Ottoman Empire in its wars, provided that the latter recognizes the independence of the Kurdish Emirates.

Since this moment, there has been a major turning point in the history of the Ottoman-Kurdish relations, as most of the Kurdish regions became affiliated to the Ottoman state, and as a result of the participation of the Ottoman Kurds in their wars against their Safavid neighbors, especially after the previous battle, the Ottoman sultans recognized the legitimacy and authority of the Kurdish princes in their hereditary emirates, and the Ottoman state allowed With the formation of many Kurdish emirates, the number of which reached thirty major emirates, such as the emirates of Bahdinan.

Soran, Bhutan, and Baban, after the Ottoman Empire signed an agreement of friendship and alliance with those Emirates in 1515 AD.

However, the Ottoman state did not adhere to the two previous agreements to achieve several benefits for it at the expense of weakening the political entities in Kurdistan by igniting conflicts and problems between the Emirates and the Kurdish leaders, what was known as the policy of divide and rule and the Ottoman intervention in their affairs, and the achievement of financial gains by the Kurdish princes aspiring to obtain the position of the emirate as well Excessive taxation and the spread of looting and looting in the Kurdish emirates, which led to the emergence of several Kurdish uprisings to protest against this policy and defend their rights, and with the advent of the nineteenth century, the Ottoman policy aimed at restoring central control over Kurdistan to achieve its greater goal, which is the fall of the Kurdish emirates that existed for several centuries. .

And the subsequent rise of several Kurdish uprisings, and this took place at close intervals during the nineteenth century until the fall of the last emirate in 1851 AD. It was not satisfied with that, but rather deported the Kurdish princes and their families to areas far from Kurdistan to prevent them from carrying out any revolutions in the future. From here came the research problem focused on the following points:

- 1- How was the Ottoman Empire able to impose its control over Kurdistan?
- 2- How was the Ottomanization of Kurdistan politically and administratively?
- 3- What was the nature of the Ottoman policy towards the Kurdish princes?
- 4- What were the reasons that prompted the Ottoman Empire to veto the friendship and alliance agreement with the Kurdish emirates?
- 5- To what extent has the arbitrary policy towards the Kurdish Emirates reached?
- 6- What are the reactions of the Kurdish princes towards the arbitrary Ottoman policy?
- 7- How did the Ottoman authorities confront the Kurdish uprisings?
- 8- To what extent did the Ottoman Empire succeed in imposing central authority on Kurdistan? What is its impact on the rule of the Emirates?
- 9- Why did the Ottoman Empire resort to the fall of the Kurdish emirates?
- 10- How did the Ottoman Empire respond to the Kurdish uprisings as a result of the attempt to overthrow the Kurdish emirates?
- 11- To what extent have the political and administrative conditions of Kurdistan reached after the fall of its emirates

KEYWORDS: Kurdish emirates - Ottoman central rule - Kurdish uprisings - Kurdish nationalis.